

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ١٢ (A/42/12)



الأمم المتحدة

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ١٢ (A/42/12)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٧

ملاحظة

تشألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٨-١ مقدمة
<u>الفصل</u>		
٤	٤٧-٩ الحماية الدولية - الاول
٤	١٥-٩ ألف - مقدمة
٦	٣٦-١٦ باء - مبادئ الحماية الدولية وحقوق اللاجئين
٦	٢٠-١٦ ١ - اللجوء
٨	٢٣-٢١ ٢ - عدم الاعادة القسرية
٨	٢٤ ٣ - الطرد
٩	٢٦-٢٥ ٤ - الاحتجاز
٩	٢٩-٢٧ ٥ - السلامة البدنية للاجئين وأمنهم
١٠	٣٢-٣٠ ٦ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
١١	٣٣ ٧ - الوثائق
١٢	٣٤ ٨ - اكتساب جنسية جديدة
١٢	٣٦-٣٥ ٩ - جمع شمل الاسر
١٣	٣٩-٣٧ جيم - العودة الاختيارية الى الوطن
١٤	٤١-٤٠ دال - تحديد مركز اللاجئين
١٤	٤٤-٤٢ هاء - الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين
١٥	٤٧-٤٥ واو - التعريف بمبادئ قانون اللاجئين وتطويرها ونشرها
١٧	١١٢-٤٨ الثاني - أنشطة المساعدة
١٧	٥٢-٤٨ ألف - مقدمة
١٨	٧٧-٥٢ باء - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة
١٨	٥٤-٥٢ ١ - الاستجابة للطوارئ
١٨	٥٦-٥٥ ٢ - الرعاية والاعالة
١٩	٥٨-٥٧ ٣ - أنشطة الاكتفاء الذاتي
٢٠	٦٧-٥٩ ٤ - الحلول الدائمة
٢٢	٧٣-٦٨ ٥ - الخدمات الاجتماعية
٢٣	٧٥-٧٤ ٦ - دائرة الامدادات والمعونة الغذائية
٢٤	٧٦ ٧ - تقديم المساعدة وانهاؤها تدريجيا
٢٤	٧٧ ٨ - تقييم أنشطة المساعدة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢٥	٨٨-٧٨	جيم - التطورات الاقليمية في افريقيا
٢٨	٩٥-٨٩	دال - التطورات الاقليمية في آسيا وفي اوقيانيا
٣٠	٩٩-٩٦	هاء - التطورات الاقليمية في اوروبا وامريكا الشمالية واو - التطورات الاقليمية في امريكا اللاتينية ومنطقة
٣١	١٠٣-١٠٠	البحر الكاريبي
		زاي - التطورات الاقليمية في جنوب غربي آسيا وشمال
٣٢	١١٢-١٠٤	افريقيا والشرق الاوسط
٣٤	١٤٢-١١٢	الثالث - العلاقات مع المنظمات الاخرى
		الف - التعاون بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون
٣٤	١٢٧-١١٢	اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الامم المتحدة
٣٧	١٢٧-١٢٨	باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى
٣٩	١٢٨	جيم - التعاون الانساني مع حركات التحرير
٤٠	١٤٢-١٢٩	دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية
٤١	١٤٢	هاء - جائزة وسام نانسن
٤٢	١٤٩-١٤٤	الرابع - تمويل أنشطة المساعدة المادية
٤٤	١٥٤-١٥٠	الخامس - الاعلام

المرفق - البيانات المالية :

٤٧	الجدول ١ - مجموع انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من الاموال في عام ١٩٨٦ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الاموال
٥٢	الجدول ٢ - انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٦ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة والانواع الرئيسية لأنشطة المساعدة
٥٧	الجدول ٣ - حالة التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الحالة في ٣١ اذار/مارس ١٩٨٧
٦٢	الجدول ٤ - صندوق الطوارئ - انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٦ حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة

مقدمة

١ - على الرغم من أن حالة اللاجئين في العالم ظلت مشار اهتمام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، فلم تكن هناك حالات طوارئ شبيهة بالحالة التي نشأت في أفريقيا في عام ١٩٨٥ . وكانت التدفقات الجديدة من اللاجئين تقابلها عموما العودة المنظمة أو التلقائية الى الوطن ، بصورة رئيسية في أفريقيا ، وبقدر محدود في أمريكا اللاتينية وآسيا . وقد سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في معالجة هذه المشاكل ، الى التطبيق العملي - في جميع العمليات - لنهج يجمع بين الاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ ، والانشاء الفوري للخدمات الاساسية (مثل الصحة ، والمرافق الصحية ، والتعليم) والتبكير باتخاذ اجراءات لإقامة أنشطة مدرة للدخل تؤدي الى الاعتماد على الذات ، مع استمرار الجهود الرامية الى تشجيع العودة الى الوطن والإدماج المحلي وإعادة التوطين حسب الاقتضاء .

٢ - وفي ميدان الحماية الدولية ، فعلى الرغم من أن هناك ما يزيد على ١٠٠ دولة انضمت حتى الآن الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين^(١) و/أو بروتوكولها عام ١٩٦٧^(٢) ، مما يشكل معلما هاما على طريق القبول العالمي لهذين الصكين ، لاتزال هناك مشاكل خطيرة تؤثر في حماية اللاجئين مثل التدابير التقييدية لمقاومة التحركات غير المنتظمة لطالبي اللجوء واللاجئين الذين يقطعون مسافات طويلة بحثا عن اللجوء في قارات أخرى ، وانتهاك حقوق اللاجئين في الحياة والسلامة البدنية عن طريق القرصنة والهجمات العسكرية والمسلحة والاعادة القسرية لطالبي اللجوء وطردهم . وناقشت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومات المهتمة بالامر الحلول الملائمة لمختلف هذه التحديات ، وذلك في إطار اللجنة التنفيذية ومختلف الأفرقة الاستشارية .

٣ - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تنفيذا لسياسة الربط بين تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية ، بتشجيع الاعتماد على الذات وإيجاد الحلول الدائمة بغية تفادي مجموعة الاعراض الملازمة للتبعية ، والتخفيف من ضيق المواطنين المحليين باللاجئين ، والعمل ، كلما أمكن ، على معالجة الضرر الذي يلحق بالبيئة ، وتعويض البعض عن العبء الذي يفرضه عليهم وجود اللاجئين . وتعد باكستان مثالا هاما على هذا النهج ، حيث توصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى تفاهم مع البنك الدولي بشأن المبادئ العامة المنظمة لتعاونهما ، التي ترد تفاصيلها في الفصل الثالث (الفقرة ١١٦) . وبلغت المفاوضات التي تجريها المفوضية والبنك الدولي للاشتراك في تمويل مشاريع في مجالي الزراعة والهيكل الاساسية في كل من الصومال

والسودان مرحلة متقدمة . وأجريت محادثات استطلاعية في هذا المجال مع شركاء محتملين آخرين ، ولاسيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ويتواصل التعاون الهام بين المغوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتم استعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة بهذا التعاون خلال الفترة التي يشملها التقرير .

٤ - وفي افريقيا ، برزت حالات جديدة للاجئين ، تتركز أساسا في منطقة الجنوب الافريقي حيث أدت الاضطرابات المحلية ، التي زاد من حدتها الجفاف في موزامبيق التي هجرة نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص . وأنشأت مغوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامج في البلدان المجاورة المتضررة لمساعدة الأشخاص الواقعين في نطاق ولايتها . وفي عام ١٩٨٦ ، انخفض عدد لاجئي الهند الصينية في آسيا ، الذين ينتظرون حلولا دائمة ، بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٥ . بيد أن إغلاق بعض المخيمات في المنطقة صار مدعاة للقلق ، وأجريت مفاوضات مع السلطات المختصة لضمان الحماية الملائمة للأشخاص الذين تأثروا بعملية الإجراء وازداد عدد الأشخاص طالبي اللجوء في أوروبا من ١٧٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٥ الى ٢٠٢ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٦ . ودفع هذا التطور دولا عديدة في المنطقة الى اتخاذ تدابير تقييدية تستهدف معالجة هذه الحالة . وفي امريكا الوسطى والمكسيك ، اتخذت المساعدة التي تقدمها المغوضية الى اللاجئين شكلا يجمع بين الرعاية والإعالة وبذل جهود في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المناطق الريفية . وفي منطقة جنوب غربي آسيا ، لاتزال جمهورية ايران الاسلامية وباكستان تأويان غالبية اللاجئين الافغان . كما تواصل المغوضية تنفيذ برامجها بهدف الوفاء باحتياجاتهم .

٥ - وتمشيا مع الولاية المنوطة بمغوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ، شجعت المغوضية حركات العودة الاختيارية الى الوطن في عدة أماكن من العالم ، ولاسيما في افريقيا وآسيا وامريكا الوسطى وامريكا الجنوبية .

٦ - واضطلع كذلك ببرنامج الإدماج المحلي في بلدان عديدة ، في حين ظلت عملية إعادة التوطين في بلدان شالطة تشكل الحل الرئيسي للاجئين من الهند الصينية ، الذين أعيد توطين نحو ١٣٧ ٥١ لاجئا منهم خلال عام ١٩٨٦ . وتم جمع شمل عدد آخر من اللاجئين يبلغ ١٨ ٤١٨ لاجئا بأسرهم في الخارج ، وذلك في إطار برنامج المغادرة المنظمة . وفي حين تقر المغوضية بأن إعادة التوطين حل يصعب تحقيقه ، فمن الضروري التذكير بما له من أهمية في إطار توفير الحماية ولاسيما عندما تكون السلامة البدنية للاجئ معرضة للخطر ، وبدوره كرمز حيوي لاقتسام العبء على الصعيد الدولي .

٧ - وتولي المفوضية أهمية كبيرة للتنسيق فيما بين الوكالات ، ولاسيما في مجال تقديم المساعدة ، وتتخذ حاليا عددا من المبادرات الرامية الى تعزيز التعاون مع الوكالات الاخرى في مجال صياغة نهج جديدة أكثر كفاءة . ولاتزال الوكالات غير الحكومية تشكل عونا قيما للمفوضية بوصفها شركاء تنفيذيين وكذلك في مجالي جمع الاموال والإعلام .

٨ - وبلغ مجموع نفقات صناديق التبرعات التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٤٠,٧ مليون دولار . منها مبلغ ٢٨١,١ مليون دولار ، أنفق في إطار البرامج العامة ومبلغ ١٠٩,٥ مليون دولار أنفق في إطار البرامج الخاصة . ولقد أمكن بفضل استجابة المانحين السخية تمويل البرامج العامة لعام ١٩٨٦ تمويلا كاملا .

الفصل الأول

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

٩ - إن عدم توفر الحماية الوطنية أو إنكارها هو السبب الجوهرى في كون المرء لاجئاً . ولسد هذه الثغرة ، أنيطت بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين . ولا بد أن يكون بوسع المفوض السامى ، في آدائه لهذه المهمة ، أن يعتمد على دعم وتفهم الدول الكاملين ، وتؤثر مشاكل اللاجئين الحالية في البلدان في جميع أنحاء العالم ، كما أن بعض اللاجئين وطالبي اللجوء يسافرون على نحو متزايد داخل القارات وفيما بينها . والعمل الدولى المتضافر الذى تشترك فيه الدول المعنية هو وحده الذى يمكن أن يخلق الظروف اللازمة لإيجاد حلول ملائمة لمشاكل اللاجئين وبالتالي يسهل كذلك على المفوضية الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الحماية الدولية .

١٠ - وأصبح انتشار العنف والخطر ، الذى يهدد حياة وأمن جماعا من الاشخاص يشكل على نحو متزايد مصدر تحركات اللاجئين اليوم ، وليس الاضطهاد الذى يعانى منه الافراد أو الخوف من هذا الاضطهاد . ويختلف كثير من مشاكل اللاجئين في طبيعتها ونطاقها عن المشاكل التى كانت قائمة عند إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٥١ ، وينبغي القيام على وجه السرعة بإيجاد سبل جديدة يمكن بها حل هذه المشاكل بطريقة ملائمة وانسانية .

١١ - وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا ، التى ربما تأوي حالياً أكبر عدد من اللاجئين ، هناك دلائل على وجود تطورات إيجابية يمكن أن تفضى الى حلول اذا ما أمكن تعزيز الارادة السياسية لجميع الأطراف المعنية . وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى فسي آسيا ، ينبغي التأكيد على حقيقة أن تدفق اللاجئين من الهند الصينية قد تواصل ، وإن كان على نطاق أضيق . واقتضى هذا التدفق المصحوب بانخفاض في عدد الأماكن المتاحة للاجئين من أجل إعادة التوطين - الذى يمثل حتى الآن الحل العملي الوحيد - تعديل سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف استطلاع حلول بديلة . وسيتوقف نجاح هذه الجهود على ارادة الدول وتعاونها .

١٢ - وواصلت معظم الدول في افريقيا اتباع ممارسات ليبرالية فيما يتعلق باللجوء . ويوجد اليوم في القارة الافريقية جزء كبير من مجموع اللاجئين في العالم ، ولايزال معظم اللاجئين يستفيدون من اللجوء . وقد اكتسبت حركات العودة الى الوطن سواء المنظمة منها أو التلقائية ، زخما خلال الفترة قيد الاستعراض . بيد أن التجربة أثبتت أن الحفاظ على هذه الحركات يقتضي ضمان العودة في ظل الكرامة والأمن ومراعاة الاحتياجات من الحماية ومتطلبات المساعدة اللازمة لأغراض الإدماج في البلد الأصلي . وفي منطقة الجنوب الافريقي ، ظلت البلدان المستقبلية تبدي حفاوة غير عادية بطالبي اللجوء في أقاليمها ، برغم أن ذلك قد استتبع في بعض الحالات تضحيات كبيرة على حساب اقتصادها بل وأمنها . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الدول المستقبلية في تنفيذ برامج الاكتفاء الذاتي ، بينما استطلعت في الوقت نفسه إمكانيات إيجاد حلول دائمة . وكان من دواعي القلق بوجه خاص في المنطقة الافريقية مسألة السلامة البدنية للاجئين المعرضين للهجمات المسلحة والعسكرية .

١٣ - وفي نصف الكرة الأمريكي ، ظلت حالة اللاجئين في امريكا الوسطى تشكل مصدر القلق الرئيسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي هذه المنطقة ، كما هو الشأن في أجزاء أخرى عديدة من العالم تشكل حالات اللاجئين جزءا لا يتجزأ من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن الاضطرابات والانقسامات التي تحدث داخل المجتمع الدولي . ونتيجة لذلك لا يمكن للعمل الانساني لصالح اللاجئين أن يحقق نجاحا كاملا قط دون معالجة الأسباب الأساسية لتحركات اللاجئين في الوقت نفسه . وتوجد غالبية اللاجئين في امريكا الوسطى في مخيمات قريبة من حدود بلدانهم الأصلية . وقد أدى ذلك في عسدد من الحالات الى حدوث توتر وجعل أداء مهمة المفوضية اللاسياسية والانسانية أكثر تعقيدا . ومع ذلك ، واصلت المفوضية ، بالتعاون مع الحكومات المعنية ، جهودها من أجل إيجاد حلول دائمة سواء عن طريق الإدماج المحلي أو إعادة الى الوطن .

١٤ - وفيما يتعلق باوروبا ، ظل انتقال أعداد كبيرة من طالبي اللجوء غير الاوروبيين الى داخل بلدان أوروبا الغربية مشار اهتمام رئيسي للحكومات . وسبب هذا الانتقال الذي تضاعف بفعل تدفقات أخرى لمهاجرين من البلدان الفقيرة في العالم الثالث الى أوروبا وامريكا الشمالية ، قلقا للحكومات والسكان على حد سواء . وجاء رد فعل البلدان المتأثرة بذلك في شكل مجموعة متنوعة من التدابير القانونية والادارية الرامية الى احتواء الحالة . ولا يسع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلا أن تشعر بالقلق لأن التدابير التي اتخذت لاحتواء أنماط الهجرة غير المنتظمة ، التي تعكس مجموعة عريضة من الأسباب الجزرية تنحو الى التأثير في طالبي اللجوء

الذين هم في حاجة حقيقية للحماية . وهناك بعض التدابير ، مثل استحداث المتطلبات المتعلقة بالتأشيرة ، وفرض جزاءات على شركات الطيران التي تنقل مهاجرين غير قانونيين ، يمكن تبريرها اذا تعلق الامر ببلدان لا توجد فيها اوضاع تسبب حدوث تدفقات من اللاجئين . أما حيثما توجد هذه الاوضاع في بلد المنشأ ، نتيجة للاضطهاد أو خوفا على سلامة الفرد ، فإن هذه التدابير لابد أن تشير توجسا له ما يبرره لدى أولئك العاملين باسم اللاجئين . وكانت مشكلة اللاجئين وطالبي اللجوء في أوروبا موضوع سلسلة من المشاورات التي بدأها المفوض السامي وواصلها في محاولة للتوصل الى حلول عملية وانسانية . ولاتزال عملية المشاورات المذكورة متواصلة .

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، بذلت الدول عموما جهودا كبيرة لكفالة معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء وفقا للمعايير الدولية المقبولة . بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتفادي إضفاء الصبغة المؤسسية على حالات اللاجئين ومشاكل اللاجئين ولتحاشي أن يظل الناس لاجئين الى ما لا نهاية . وينبغي كذلك إيلاء مزيد من الاهتمام الى حق اللاجئين في السلامة البدنية والامن ، وهو الحق الذي انتهك خلال السنوات القليلة الاخيرة على نطاق لم يسبق له مثيل . وتشكل التحديات السالفة الذكر أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحماية الدولية .

باء - مبادئ الحماية الدولية وحقوق اللاجئين

١ - اللجوء

١٦ - إذا كان للاجئين أن يتمتعوا بحقوق الانسان الاساسية فانهم يحتاجون ، قبل كل شيء ، الى اللجوء في إقليم دولة ما . ولهذا السبب ، فإن الإعلان العالمي لحقوق الانسان^(٣) ينص على المبدأ القائل بأن لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلدان أخرى ويحاول الالتجاء اليها هربا من الاضطهاد . وفي الوقت نفسه ، فإن اللجوء هو خاصية من خاصيات سيادة الدولة ، كما أن حق الحصول على اللجوء لم يترجم بعد الى قواعد قانونية دولية ملزمة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن ممارسات الدول في منح اللجوء لاتزال عموما ممارسات ليبرالية ، كما أن الغالبية الساحقة من الذين طلبوا اللجوء خلال الفترة المشمولة بالتقرير حصلوا على قبول مؤقت على الاقل .

١٧ - وكما هو مذكور أعلاه ، تتضمن الكثرة من حالات اللاجئين اليوم أشخاصا شردوا من بلادهم من جراء النزاع المسلح ، أو العدوان أو الاحتلال الاجنبيين ، أو الاضطرابات الداخلية . وهناك اعتراف واسع النطاق بأنه ينبغي حماية هؤلاء الأشخاص كذلك من الخطر عن طريق منحهم لجوء مؤقتا ، على أقل تقدير ، أي الى أن يحين الوقت الذي تسمح فيه الظروف في بلادهم الأصلي بالعودة في أمان .

١٨ - وشمة ظاهرة متزايدة تتعلق بطالبي اللجوء الذين يقطعون مسافات كبيرة للتماس اللجوء في بلدان أو قارات بعيدة عن بلدانهم أو قاراتهم . وأحيانا يسافر اللاجئون أو طالبو اللجوء على هذا النحو من بلد يبدو أنهم قد وجدوا فيه الحماية لكي يطلبوا اللجوء أو يبنشوا حلا دائما في دولة أخرى ، وذلك دون أن يكونوا قد حصلوا أولا على موافقة سلطات تلك الدولة . وشملت هذه التحركات أيضا أشخاصا سافروا بوثائق غير كافية أو بدون وثائق .

١٩ - وهذه الظاهرة التي لوحظت في البداية في القارة الأوروبية منذ بضع سنوات خلت ، تم التعرف عليها أيضا خلال الفترة المشولة بالتقرير ، ولكن على نطاق أضيق في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وإى جانب المشاكل التي تخلقها هذه التحركات بين الحكومات ، فإنها تقوض كذلك تأييد عامة الجمهور وتفهمه في البلدان المستقبلية ، حتى في الحالات التي يمكن فيها اعتبار الأشخاص المعنيين لاجئين حقيقيين . وفي الوقت نفسه كان من الواضح أن الحماية الأساسية ، بما في ذلك أدنى المعايير الانسانية للمعاملة ، لم تكن مضمونة دائمة في البلدان الوسيطة التي يسافر منها العديد من هؤلاء الأشخاص . والأهم من ذلك أن الحلول الدائمة لم تتوفر عادة في تلك البلدان .

٢٠ - وقام عدد متزايد من الدول ، نتيجة لهذه التحركات جزئيا ، باتخاذ أو زيادة تعزيز تدابير ترمي الى تقييد دخول طالبي اللجوء . وشملت هذه التدابير تقييد الحصول على التأشيرة لبعض الجنسيات ، وفرض عقوبات على شركات الطيران التي تحمل طالبي لجوء غير مزودين بوثائق كافية ، وإجراء عمليات تدقيق على الحدود الوطنية ، وفرض قيود على تقديم المساعدة الى طالبي اللجوء وعلى حقهم في العمل ، واحتجازهم بصورة منظمة ولفترات طويلة . ولجأت كذلك قلة من الدول الى تفسيرات أشد صرامة لمفهوم اللاجئين ، بالصيغة المعرف بها في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، بالإضافة الى اشتراطها أحيانا تقديم طالب اللجوء قدرا مفرطا أو غير واقعي لا مسوغ له من الاثباتات .

٢ - عدم الاعادة القسرية

٣١ - يأتي مبدأ عدم الاعادة القسرية في المقام الاول من بين مبادئ حماية اللاجئين . ويقضي هذا المبدأ بوجود عدم اخضاع أي شخص لأي من التدابير المماثلة لما يلي : رفض ادخاله لدى وصوله الى الحدود ، أو في ، حالة وجوده بالفعل داخل اراضي بلد اللجوء ، طرده أو اعادته الجبرية الى أي بلد قد تكون لديه أسباب تدعوه الى الخوف من التعرض فيه الى الاضطهاد أو الى خطر جدي على الحياة أو الحرية . وقد تم ادخال هذا المبدأ في عدد من المعاهدات والاعلانات الدولية ، فضلا عن التشريعات الوطنية في كثير من الدول . ونراه أيضا ممثلا في الممارسات المعمول بها في الدول ، ويمكن اعتباره اليوم جزءا من القواعد العامة للقانون الدولي .

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، واصلت الغالبية العظمى من الدول التمسك بصورة دقيقة بمبدأ "عدم الاعادة القسرية" رغم وجود بعض الاستثناءات الملحوظة . مسن ذلك أن بعض البلدان واصلت ممارساتها المتمثلة في طرد ملتمسي اللجوء ، وأن بضعة من الدول لجأت من وقت لآخر الى الاعادة القسرية لعدد كبير من ملتمسي اللجوء بل وعسدد آخر من اللاجئين المعترف بهم . وهناك أيضا حالات استخدمت فيها القوة لإعادة افراد من ملتمسي اللجوء واللاجئين الوافدين من بلدان أخرى معينة .

٣٣ - وهناك مبدأ رئيسي آخر لحماية اللاجئين وارد في المادة ٣٢ من اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ يحظر على الدول المتعاقدة طرد اللاجئين الموجودين بصورة قانونية في اراضيها ، إلا لاسباب تتعلق بالامن القومي أو النظام العام . وبالرغم من أن الطرد لا تترتب عليه آثار خطيرة بنفس القدر الذي يترتب على الاعادة القسرية ، فقد يؤدي ، مع ذلك ، الى مصاعب شديدة للاجئين وأفراد عائلاتهم .

٣ - الطرد

٣٤ - على العموم ، لم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات طرد تعرض لها اللاجئين تجاهلا للمادة ٣٢ إلا نادرا . غير أنه في احد المناطق ، طلب الى أكثر من ١٠٠ لاجئ مغادرة بلد اللجوء نتيجة ضغط مارسه بلد المنشأ على بلد اللجوء .

٤ - الاحتجاز

٢٥ - شمة مبدأ آخر لحماية اللاجئين يحظر احتجاز اللاجئين وملتزمي اللجوء دون مبرر . وقد استمر حدوث هذا الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير . فقد تم احتجاز مئات عديدة من اللاجئين ومن ملتزمي اللجوء بصورة تلقائية في عدد من البلدان دونما سبب سوى دخولهم غير المشروع أو تجاوز اقامتهم مدة صلاحية تأشيرة الدخول . وجرى هذا الاحتجاز دون مراعاة لكون هذا الدخول أو الوجود غير المشروع يعود الى حاجتهم الى مكان يلجأون اليه لا غير . وواجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاكل في الحصول على إذن لمقابلة اللاجئين وملتزمي اللجوء المحتجزين في بعض البلدان .

٢٦ - ونظرا للخطورة المتزايدة التي تتسم بها مسألة اللاجئين قام المفوض السامي لشؤون اللاجئين بعرض الموضوع على اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية للنظر فيها في عام ١٩٨٦ . واعتمدت اللجنة التنفيذية ، في وقت لاحق ، في دورتها السابعة والثلاثين خلاصة انتهت اليها تؤكد ، في جملة أمور ، على ضرورة عدم اللجوء الى احتجاز اللاجئين أو ملتزمي اللجوء إلا عند الضرورة وعلى الاسس التي ينص عليها القانون لأغراض معينة . وحددت هذه الأغراض على النحو التالي : التحقق من الهوية ، وتحديد العناصر التي يتم الاستناد اليها في طلب الحصول على مركز اللاجئ أو حق اللجوء (من ذلك أنه يجوز عند الضرورة ، احتجاز ملتزمي اللجوء لأجراء مقابلة أولية معهم) ؛ التصدي للحالات التي يكون فيها اللاجئون أو ملتزمو اللجوء قد اتلفوا وثائق سفرهم و/أو هويتهم أو استخدموا وثائق مزورة ؛ حماية الأمن القومي أو النظام العام . وتنص الخلاصة أيضا على وجوب السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالوصول الى اللاجئين وملتزمي اللجوء المحتجزين ووجوب خضوع تدابير الاحتجاز للمراجعة القضائية أو الادارية .

٥ - السلامة البدنية للاجئين وأمنهم

٢٧ - فيما يتعلق بالحقوق الأساسية لحياة اللاجئين وحرياتهم ، تم التركيز بوجه خاص في السنوات الأخيرة على حقهم في التمتع بالسلامة البدنية والأمن . وقد حدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أن انتهك هذا الحق في عدد من الحالات . وحدثت عدة حالات في أنحاء مختلفة من العالم ، انتهكت فيها عفة اللاجئات من النساء أو الفتيات وسلامتهن البدنية عن طريق الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي . كما تعرض اللاجئون للعنف خلال فرارهم طلبا للسلامة ، لا سيما في مياه البحار الواقعة جنوب شرقي

آسيا ، حيث هاجم القراصنة اللاجئين الفارين على ظهر القوارب ، مما أسفر عن وقوع أعداد كبيرة من القتلى وحدوث حالات عديدة من الاختطاف والاعتصاب واصابة اعداد أخرى . وقد استمرت خلال الفترة قيد الاستعراض الجهود المبذولة للحيلولة دون حدوث هذه الهجمات عن طريق تنفيذ البرنامج الموسع لمكافحة القرصنة الذي وضعتة حكومة تايلند الملكية بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبتمويل مقدم من ١٢ حكومة مانحة . وفي مجال السلامة البدنية استمرت أيضا التدابير التي شرع في اتخاذها في وقت سابق لتعزيز عملية انقاذ اللاجئين في عرض البحار عن طريق مشروع "عروض اعادة التوطين بعد عملية الانقاذ في عرض البحر" ومشروع "عروض اعادة التوطين بعد مفادرة السفن" .

٢٨ - فضلا عن ذلك ، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عودة الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين ، وشن هجمات على أفراد من اللاجئين المقيمين في المدن . ووقعت هذه الهجمات بوجه خاص في افريقيا ، والشرق الاوسط وآسيا ، واسفرت عن موت عدة عشرات من اللاجئين واصابة عدد أكبر من ذلك بجروح خطيرة وحدوث اضرار مادية جسيمة . ولم تُشن هذه الهجمات عبر الحدود فحسب بل من داخل الحدود الوطنية أيضا .

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، قام فريق عامل غير رسمي مؤلف من ممثلي بعض الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية ، بمواصلة المشاورات بغية التوصل الى توافق في الآراء بمدد مجموعة من الخلاصات التي تم الانتهاء اليها بشأن هذه المسائل . وبالنظر الى عدم حدوث توافق في الآراء ، فقد طلبت اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والثلاثين ، من رئيسها ومن المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، مواصلة مشاوراتهما واستعراض التطورات ، وتزويد اللجنة التنفيذية^(٥) في دورتها الثامنة والثلاثين بتقارير تفصيلية عن الجوانب المختلفة للموضوع وفقا لولاياتهما في هذا الشأن .

٦ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٣٠ - يجب أن يمنح اللاجئين حقوقا اجتماعية واقتصادية معينة تهدف الى تيسير ادماجهم وصون كرامتهم الانسانية واحترامهم لذاتهم (وينطبق هذان السببان الاخيران على قدم المساواة على ملتزمي اللجوء وعلى أولئك الذين لم يحصلوا إلا على حق اللجوء المؤقت) ، وتشمل اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ ، كواحد من أهدافها الرئيسية ،

منح هذه الحقوق للاجئين . ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد الأحكام المتعلقة بالمهنة التكميلية ، والتي تضع على عاتق الدول التزامات بشأن الحق في الحصول على عمل بأجر ، وحق الشخص في العمل لحسابه وممارسة المهنة الحرة . وتتفق هذه الأحكام مع الأحكام المتعلقة بالحق في العمل القابلة للتطبيق على نحو أعم والواردة في الصكوك الدولية الأخرى كإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦) .

٣١ - على أن الوضع يختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الحقوق . فقد عمد كثير من الدول ، ولكن قطعا ليس جميع الدول ، الى سن تشريعات تهدف الى إزالة القيود التي تمارسها بحق اللاجئين أو الى تخفيفها . ففي بلدان معينة ، بما في ذلك بعض البلدان التي يوجد فيها أكبر حشد من اللاجئين ، لا يستطيع هؤلاء اللاجئين الحصول على أية حقوق في العمل بأجر أكثر مما يحصل عليه الأجانب أو المهاجرون بطرق غير مشروعة ، نظرا لعدم وجود اجراءات مناسبة يمكن بموجبها تحديد مركزهم كلاجئين . وتشمل العقبات العملية الواسعة الانتشار المتعلقة بالعمالة عدم وجود برامج تستهدف بصورة محددة مساعدة اللاجئين على العثور على عمل وعلى فرص محدودة للوصول الى مراكز التوجيه التقني والمهني ، وعدم الاعتراف بالدرجات العلمية أو الدبلومات الأجنبية ، والحاجة الى وجود ضمانات مالية قبل أن يعمل اللاجئ لحسابه الخاص . وفيما يتعلق بملتمسي حق اللجوء ، استمر ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، الاتجاه نحو زيادة تقييد الحق في العمل .

٣٢ - وقد وُوجهت مشاكل مشابهة فيما يتعلق بالتعليم . فكثير من بلدان اللجوء ليست لديها مؤسسات تعليمية كافية لتلبية احتياجات مواطنيها ، وبناء على ذلك لا يمكنها أن تقدم الى اللاجئين فرصا للالتحاق بمؤسسات التعليم . وقد أشر هذا الوضع بوجه خاص على اللاجئين المقيمين في المدن ؛ إذ بوسع اللاجئين المقيمين في المخيمات والمستوطنات ، في غالب الأحيان الحصول على التعليم عن طريق برامج خاصة للمساعدة . وحتى عند توافر فرص التعليم ، فإن أعدادا كبيرة من أبناء اللاجئين ، في كثير من الحالات ، لم تتمكن من الحصول على شهادة أو دبلوم يشبتان تحصيلهم التعليمي لأن السلطات الوطنية لم تعترف بهذه البرامج التعليمية الخاصة .

٧ - الوثائق

٣٣ - واصلت معظم الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ اصدار وثائق سفر للاجئين على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٨ من هذه الاتفاقية . ومع ذلك ،

نشأت بعض الصعوبات في البلدان التي صدرت فيها هذه الوثائق بدون ذكر بند العودة أو بتحديد مدتها لفترة واحدة على نحو لا مبرر له . وقد عمدت حكومات كثيرة ، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أحيانا الى اصدار وثائق هوية للاجئين . وفي معظم الحالات ، لا تقتصر وثائق الهوية الصادرة للاجئين على تحديد هويتهم وحسب ، بل تثبت أيضا مركز حاملها كلاجئ ، فتمكن بذلك اللاجئين الحائزين عليها من الانتفاع بمختلف الحقوق المتاحة لهم بموجب صكوك اللاجئين الدولية والقوانين الوطنية والانظمة الادارية ، وتيسر لهم أيضا الحماية من التدابير التقييدية التي يمكن تطبيقها على الأجانب بوجه عام .

٨ - اكتساب جنسية جديدة

٣٤ - تطلب المادة ٣٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الى الدول المتعاقدة تسهيل تمثّل اللاجئين واكتسابهم الجنسية . وهذه التدابير ذات قيمة خاصة بالنسبة للاجئين الذين اندمجوا في بلد اللجوء المقيمين فيه اندماجا كافيا أو الذين لم يعد في الامكان توخي عودتهم الى وطنهم طوعا . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، اكتسب الجنسية عدد من اللاجئين الذين يعيشون في مثل هذه الظروف .

٩ - جمع شمل الاسر

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، طلب كثير من اللاجئين مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لجمع شملهم مع أسرهم . والواقع أنه برغم اعتراف الدول ، على نطاق واسع ، بضرورة جمع شمل افراد نواة الأسرة على الاقل ، مازال كثير من اللاجئين الساعين الى تحقيق جمع الشمل يواجهون عقبات كبيرة ترتبط أساسا بعدم كفاية الاموال أو بالفرض المحدودة للحصول على كفالة الدعم ، أو بعدم القدرة على تقديم وثائق تثبت الصلات العائلية أو الحصول على تأشيرات الخروج والدخول اللازمة لافراد الاسر المعنيتين . وفضلا عن ذلك ، تجعل كثير من الدول منح تصاريح الدخول لأغراض جمع شمل الأسرة مشروطة بالقدرة الاقتصادية للاجئ المتقدم بهذا الطلب أو كفيلة على الحياة والبقاء ويتوافر المسكن المناسب .

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بذل جهودها الرامية الى تعزيز اقرار المعايير والتدابير اللازمة لجمع شمل الاسر واتباع سياسات غير مقيدة لقبول اللاجئين مراعية في ذلك أيضا العوامل الشكافية

والاجتماعية . كما أسدت المفاوضات النصح والتوجيه الى الطالبين بشأن الاجراءات المتبعة في عملية جمع شمل الأسر ، وتدخلت أحيانا مع السلطات والوكالات التطوعية ومكاتب الخدمات الاجتماعية وغيرها لصالح اللاجئين . وواصلت المفاوضات تقديم المساعدات في الحالات التي رفضت فيها سلطات بلد المنشأ منح جوازات سفر وتأشيرات تسمح لأفراد الأسر الذين تخلفوا في بلد المنشأ للانضمام الى أسرهم . وفي هذه الحالة أيضا ، واصلت المفاوضات و/أو عززت اتصالاتها مع الحكومات . وتم ، في هذا الصدد ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، ايجاد حل لنحو ٧٠ حالة شملت ١٥٨ شخصا .

جيم - العودة الاختيارية الى الوطن

٣٧ - تظل العودة الاختيارية الى الوطن ، متى كانت ممكنة ، الحل المفضل لوضع أي لاجئ ولا تزال مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجع عودة اللاجئين الاختيارية الى بلدانهم الأصلية وتقدم المساعدة اللازمة لذلك . وكانت المفاوضات تسترشد ، في هذه المهمة ، بالنتيجة ١٨ (د - ٣١) والنتيجة ٤٠ (د - ٣٦) اللتين خلصت اليهما اللجنة التنفيذية . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تم انشاء لجنتين ثلاثيتين ، تتألفان من ممثلين عن البلد الأصلي ، وبلد اللجوء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . كما دُرست الطرق والوسائل الكفيلة بإشراك اللاجئين أنفسهم في هذه العملية . وفي عدة حالات للاجئين ، تم اتخاذ تدابير ملموسة أخرى سعيا وراء تشجيع العودة الاختيارية وتيسيرها ، وشملت هذه التدابير تقديم المساعدة فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر بالإضافة الى إعادة تأهيل المعائدين وإعادة دمجهم وأمنهم .

٣٨ - وخلال الفترة المستعرضة ، عاد ما يقارب ربع مليون من اللاجئين الى بلدانهم الأصلية ، وقامت الاغلبية العظمى منهم بالعودة من تلقاء أنفسهم ، بمساعدة طفيفة من المجتمع الدولي أو دون أي مساعدة . ومع أن العودة الاختيارية حدثت غالبا في القارة الافريقية ، فقد عادت كذلك أعداد كبيرة من اللاجئين الى بلدانهم الأصلية في أمريكا اللاتينية والى حد أقل ، في آسيا .

٣٩ - وفي كثير من الحالات ، تستلزم العودة الاختيارية القيام باجراءات مسبقة في البلدان الأصلية لتهيئة الظروف المواتية لهذا الحل . وتسترشد مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جميع الاجراءات بالحاجة الى صيانة مصالح اللاجئين على أفضل وجه وتأمين عودتهم في ظل ظروف من السلامة والكرامة . ولذلك ، فإن من المهم بوجه خاص بالالتفات على المفاوضات بأن يكون القرار الذي يتخذه اللاجئون بالعودة ذا طابع اختياري

فحسب ، وانما أن يكونوا أيضا على علم تام بالوضع في بلدانهم الاصلية ، أي الا يتعرضوا لتضليل فيما يتعلق بالاستقبال الذي سيلقونه لدى عودتهم ، وأن تكون الاحوال ، حيشما كان ذلك مناسبا ، قد تحسنت بصورة كافية تسمح باعادة دمجهم بنجاح .

دال - تحديد مركز اللاجئين

٤٠ - من الضروري اتخاذ اجراءات رسمية لتحديد مركز اللاجئين اذا أريد للاجئين أن يستفيدوا من المعاملة المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، اعتمد المزيد من الدول اجراءات من هذا القبيل ، مما يجعل عدد الدول التي توجد فيها حاليا مثل هذه الاجراءات الرسمية حوالي ٥٠ دولة . وهناك دول أخرى أخذت فس استعراض اجراءات تحديد مركز اللاجئين أوالنظر في وضع هذه الاجراءات . ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تركز على ضرورة أن تفي جميع الاجراءات بالمتطلبات الاساسية اذا أريد لها تأمين معالجة جميع الطلبات الخاصة بالحصول على مركز اللاجئين بطريقة كفؤة وعاجلة ومنصفة وانسانية . هذه المتطلبات الدنيا مبينة في النتائج التي خلصت اليها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية في دوراتها الثامنة والعشرين^(٧) ، والثالثة والثلاثين^(٨) ، والرابعة والثلاثين^(٩) .

٤١ - وقد شددت الجمعية العامة واللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مرارا وتكرارا على أهمية اجراءات التحديد وحثت الدول الاعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وفي بروتوكول عام ١٩٦٧ التي لم تعتمد بعد اجراءات رسمية لتحديد أن تستأنف النظر في هذه المسألة .

هاء - الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين

٤٢ - بانضمام بابوا غينيا الجديدة وفنزويلا وتوفالو في أعقابهما ، ارتفع عدد الدول الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ و١/٢ و بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين الى ١٠١ دولة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير . وقد اعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والثلاثين ، اعترافا منها بهذا الحدث الهام وبأهمية انضمام المزيد من الدول ، اعلان جنيف المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧^(١٠) . وقد أشار ذلك الاعلان الى ضرورة انضمام الجميع الى هذه الصكوك ودعا جميع الدول التي لم تنضم بعد اليها أن تفعل ذلك . كما أعرب عن الأمل أن تكون جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد

انضمت الى اتفاقية ١٩٥١ بحلول الذكرى السنوية الاربعين لاعتمادها . وقد انطلقت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من اعلان جنيف في جهودها الجارية لتشجيع الانضمام الى الاتفاقية .

٤٣ - ولجأت الجمعية العامة واللجنة التنفيذية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مرارا الى دعوة الدول التي تضع قيودا جغرافيا فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الى سحب هذه القيود . واثناء الفترة المستعرضة ، واصلت المفوضية جهودها في العمل على سحب هذه القيود .

٤٤ - وعلى الصعيد الاقليمي ، تم اعتماد عدد من الصكوك التي تحدد معايير معاملة اللاجئين . وتكتسب هذه الصكوك قيمة خاصة باعتبارها تعكس المشاكل المحددة في المنطقة وتكمل المعايير التي سبق تعريفها على الصعيد العالمي . وتتمتع اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا^(١١) . بأهمية خاصة وبانضمام دولة أخرى اثناء الفترة المستعرضة ، ارتفع عدد الدول اطراف في هذا الصك الى ٢٤ دولة .

واو - التعريف بمبادئ قانون اللاجئين وتطويرها ونشرها

٤٥ - واصلت المفوضية عملها الذي يهدف الى تطوير القواعد والمبادئ التي تنطبق على حالات اللاجئين وتعزيز قبولها من جانب الدول والجماهير عموما . وعلاوة على تعاونها التقليدي مع هيئات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، بذلت المفوضية جهودا خاصة لتأمين التعريف بالمبادئ المتعلقة باللاجئين ونشرها في جميع أنحاء العالم . وقد اتخذ هذا الجهد شكلين متميزين : ففي داخل المفوضية ، عقدت في كل من المقر والميدان دورات تدريبية عن ادارة حالات الطوارئ ودورات تدريبية مكرسة لقانون اللاجئين وحمايتهم ؛ كما نظمت حلقات ودورات دراسية ومحاضرات موجهة للخارج لصالح المسؤولين الحكوميين والمسؤولين في المنظمات غير الحكومية .

٤٦ - ونظمت حلقات دراسية بمشاركة منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر العالمي الثاني لحقوق الانسان وفريق الخبراء المعني بالمسائل الانسانية في البلدان الاشتراكية الأوروبية بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو

والصليب الأحمر التشيكوسلوفاكي ، وعقدت هذه الحلقات في براج ، بمشاركة مؤسسات انسانية واكاديمية أخرى . كما نظمت المفوضية حلقة دراسية عن قانون اللاجئين للمسؤولين الحكوميين لبلدان جنوب المحيط الهادئ في شباط/فبراير ١٩٨٧ في بسورت مورسبي (بابوا غينيا الجديدة) لاستعراض المسائل المتعلقة بقانون اللاجئين و حمايتهم في المنطقة .

٤٧ - وكذلك تم الاضطلاع بنشر قانون اللاجئين ومبادئه من خلال ترجمة ونشر وتوزيع مجموعة من النصوص القانونية المتملة بحماية اللاجئين والمشاكل القانونية ذات الصلة . وشهدت الفترة المستعرضة اعادة تنظيم مركز الوثائق المتعلقة باللاجئين التابع للمفوضية وتعزيزه .

الفصل الثاني

أنشطة المساعدة

ألف - مقدمة

٤٨ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عام ١٩٨٦ تعاونها النشط مع الحكومات المعنية ومع المجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للاجئين في جميع أنحاء العالم .

٤٩ - وظل تشجيع الأخذ بالحلول الدائمة ، أي العودة الاختيارية إلى الوطن ، والاندماج المحلي وإعادة التوطين يمثل الهدف الأساسي والطويل الأجل في برامج المساعدة التي تقدمها المفوضية . وقد استجابت المفوضية لطلبات المساعدة الطارئة للعديد من القادمين الجدد وواصلت الاضطلاع ببرامج الرعاية والاعالة للاجئين الذين لم يكن بالإمكان توقع حل عاجل بالنسبة لهم . وشملت كذلك البرامج الموجهة لأغراض الانعاش ، حيثما أمكن ذلك ، اتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع أنشطة الاكتفاء الذاتي الأساسي فيما بين اللاجئين .

٥٠ - وشملت جهود المفوضية في تحسين إدارة برامج المساعدة تدريب موظفي المفوضية في مجال تطبيق وسائل وتقنيات الإدارة العمريية ، وتنظيم حلقات عمل في مجال إدارة البرامج لشركاء المفوضية المنفذين وحلقات دراسية اقليمية عن القضايا المتعلقة باللاجئين . كما كان النظام الحالي للرصد والابلاغ موضع إعادة نظر أسفرت عن وضع نظام اعلامي جديد للإدارة المالية سيكفل لبرامج المفوضية رقابة وابلغا أكثر كفاءة وفعالية .

٥١ - وبلغت النفقات الاجمالية للمفوضية في عام ١٩٨٦ ، ٤٥٦,٧ مليون دولار (انظر الجدول ١ من المرفق) . ومن هذا المبلغ الاجمالي ، بلغت نفقات الصناديق الطوعية ٤٤٠,٧ مليون دولار ، بما في ذلك ٢٨١,١ مليون دولار تحت بند البرامج العامة ، و ١٥٩,٦ مليون دولار تحت بند البرامج الخاصة . وهكذا فقد انخفضت نفقات الصناديق الطوعية عام ١٩٨٦ بنحو ٢٠ مليون من الدولارات مما يعكس تحسنا اجماليا في تنفيذ البرامج .

٥٢ - وتتضمن الفقرات التالية موجزا للمجالات الرئيسية للمساعدة ، وكذلك نظرة عامة عن التطورات الهامة في كل منطقة جغرافية تغطيها المكاتب الاقليمية الخمسة

التابعة للمفوضية . وترد في الجدولين ١ و ٢ من المرفق معلومات تفصيلية عن مستويات الانفاق بالنسبة الى كل برنامج قطري أو برنامج منطقة .

باء - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

١ - الاستجابة للطوارئ

٥٣ - تمثل المساعدة جانبا رئيسيا من جوانب مشاركة المفوضية في عمليات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ، وكثيرا ما كان يستخدم صندوق الطوارئ الذي يسمح للمفوض السامي بتخصيص مبلغ يصل الى ١٠ ملايين دولار سنويا (١٢) . وفي عام ١٩٨٦ ، تم الارتباط بمبلغ ٢ ٢١٣ ٨٥٨ دولارا من صندوق الطوارئ ، استخدم ما نسبته ٨٥ في المائة منها من أجل عمليات الطوارئ في افريقيا (انظر الجدول ٤ من المرفق) .

٥٤ - ويتوقف نجاح الحلول الطويلة الأجل لمشاكل اللاجئين الى حد كبير على الاستجابة الفعالة في المراحل الاولى لطوارئ تدفق اللاجئين . وواصلت وحدة الطوارئ التابعة للمفوضية العمل على تعزيز قدرات المفوضية على الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها عن طريق وضع اجراءات وبرامج تدريبية ، وقامت بتقديم الدعم والمشورة الاداريين في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين . وقام المكتب حتى الآن ، عن طريق برنامجه التدريبي على ادارة الطوارئ ، بتدريب ٢٢٩ من موظفي المفوضية وموظفي الشركاء المنفذين في حلقات عمل عقدت في جنيف ونيروبي وسان خوسيه وكمبالا وماديسون عام ١٩٨٦ . وتم أيضا وضع المواد التالية المتعلقة بالقدرة على معالجة حالات الطوارئ : دليل للتبرعات العينية في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ؛ نبذة رابعة عن حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين في موزامبيق ؛ خرائط تفصيلية عن المناطق المعرضة لخروج اللاجئين منها (شمالى أوغندا والصومال والجنوب الافريقي) ؛ ووزع العدد الاول من الاستكمال الفصلي للتطورات في مجال ادارة حالات الطوارئ . كما تقوم الوحدة بدراسة استخدام تكنولوجيا الحاسب الالكتروني في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ، واستحداث مآوى لموظفي الطوارئ ووضع قائمة للوازم المتعلقة بالطوارئ ، والعمل بوصفها وحدة تكون بمثابة المورد بالنسبة لفرق العمل .

٢ - الرعاية والاعالة

٥٥ - كثيرا ما تحول العوامل السياسية أو الطبيعية أو البيئية أو الاجتماعية - الاقتصادية دون سرعة تحديد وتنفيذ الحلول الدائمة أو التدابير التي من شأنها أن

تحقق الاكتفاء الذاتي للاجئين في وقت قصير . وفي مثل هذه الظروف ، وبناء على طلب الحكومة المضيفة ، تقوم المفوضية بتقديم مساعدة وسيطة في شكل رعاية واعالة . وقد تتضمن هذه المساعدة تقديم الاغذية والمأوى والمياه والخدمات الصحية والمرافق الصحية والملابس والأدوات والمعدات المنزلية ، والتعليم الابتدائي . كما تتضمن هذه البرامج ، كلما أمكن ذلك ، التدريب المهني أو الأنشطة المدرة للدخل التي تعسد اللاجئين لحياة أكثر انتاجية وتشجع الاعتماد على النفس الى حد ما في مراكز الاستقبال أو قرى اللاجئين أو المخيمات شبه الدائمة .

٥٦ - وفي عام ١٩٨٦ ، كان أكبر برنامج وحيد للرعاية والاعالة هو برنامج مساعدة اللاجئين الأفغان في باكستان ، الذي رُبط له مبلغ ٤٨,٣ مليوناً من الدولارات في اطار البرنامج العام لعام ١٩٨٦ . وخص من هذا المبلغ ما يزيد على ١١,٢ مليوناً من الدولارات للأنشطة المدرة للدخل وأنشطة الاكتفاء الذاتي . وتشمل البلدان الأخرى التي نفذت فيها برامج رئيسية للرعاية والاعالة تايلند والصومال وكوستاريكا وهندوراس .

٣ - أنشطة الاكتفاء الذاتي

٥٧ - يهدف تشجيع الاعتماد على النفس الى تمكين اللاجئين من مساعدة أنفسهم ، والحد من الحاجة الى برامج الرعاية والاعالة الممتدة وتخفيف العبء المالي عن الحكومة المضيفة وعن المجتمع الدولي بمفئة عامة .

٥٨ - وينبغي الشروع في أنشطة الاعتماد على النفس بأسرع ما يمكن لصالح اللاجئين والبلدان المضيفة على السواء . ويتفق هذا النهج مع الاهتمامات بالهيكل الأساسية وما يتصل بها من تطورات في بلدان اللجوء التي تم التعبير عنها مؤخراً في كثير من المحافل ، وخاصة في المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا . ومن الجوهرى ، لتشجيع أنشطة الاكتفاء الذاتي ، أن تتعاون المفوضية تعاوناً وثيقاً مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة ، التي تكون أنشطتها موجهة نحو التنمية والمجهزة على نحو أفضل للتصدي لهذه المهام . ويرد في الفصل الثالث من التقرير الحالي تفاصيل كاملة عن هذا التعاون . وقد أكدت لجنة التوجيه في اجتماعها المعقود في آب/أغسطس ١٩٨٦ ، كمتابعة لأعمال المؤتمر ، انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يقوم بتحديد مجموعة من المشاريع في مختلف البلدان والاعداد لها بالتشاور الوثيق مع الحكومات . وينبغي أن تكون هذه المشاريع في المجالات والقطاعات ذات الأولوية التي تم تحديدها في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة وفي برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (القرار ٣ - د/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦) .

٤ - الحلول الدائمة

٥٩ - يتمثل الهدف الأساسي لجميع أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التوصل إلى حلول دائمة عن طريق العودة الاختيارية إلى الوطن ، أو الاندماج المحلي في بلد اللجوء الأول أو ، عندما يكون هذان الحلان غير عمليين ، إعادة التوطين في بلد آخر . وتم في عام ١٩٨٦ ربط ما يزيد على ٨٩,٩ مليون دولار في إطار البرامج العامة لتشجيع الأخذ بالحلول الدائمة الثلاثة جميعها . ووفر نحو ١١ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى العائدين لتأهيلهم في بلدانهم الأصلية .

٦٠ - العودة الاختيارية إلى الوطن : واصلت المفوضية ، خلال عام ١٩٨٦ ، تعزيز وتدعيم الجهود الرامية إلى العودة الاختيارية للأفراد أو الجماعات من اللاجئين إلى وطنهم . وكانت أكبر عملية انتقال خلال السنة تتعلق بالعودة الاختيارية والمنظمة لأكثر من ١٣٠ ألف لاجئ أوغندي . كما عاد نحو ١١ ٠٠٠ تشادي إلى بلدهم الأصلي من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان .

٦١ - وقرب نهاية عام ١٩٨٦ ، توصلت سلطات الصومال واثيوبيا وجيبوتي إلى تفاهم أتاح البدء في عمليات العودة الاختيارية للاجئين إلى اثيوبيا من الصومال ، كما أتاح استئناف تحركات مماثلة للعودة الاختيارية من جيبوتي . وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، كان نحو ٨ ٠٠٠ لاجئ في الصومال و ١ ١٠٠ لاجئ آخرين في جيبوتي قد سجلوا أسماءهم من أجل العودة الاختيارية إلى وطنهم ، وقد عاد منهم ٦٤٠ و ٤٣٧ شخصا ، على التوالي ، إلى اثيوبيا قبل نهاية السنة . وبحلول حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، كان ما تقديره ٦٥ ٠٠٠ اثيوبي من أهالي تيغري قد عادوا من تلقاء أنفسهم من شرقي السودان إلى اثيوبيا .

٦٢ - واستمرت عودة اللاجئين الأرجنتينيين والأوروغوايين خلال عام ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك ، بدأ لاجئون نيكاراغويون (ميسكيتوس) وهائيتيون في العودة إلى بلدانهم الأصلية .

٦٣ - الاندماج المحلي : في حالة تعذر العودة الاختيارية إلى الوطن في المستقبل القريب وموافقة الحكومة المضيفة ، تساعد مشاريع الاستيطان أو الاندماج المحلي اللاجئين على بلوغ مستوى من الاكتفاء الذاتي يضاهي مستوى السكان المحليين . وفي البيئات الحضرية وشبه الحضرية ، تقدم المساعدة عادة إلى أفراد اللاجئين . وقد تشمل

هذه المساعدة ، في جملة أمور ، توفير السكن ، والخدمات الاجتماعية ، والتعليم ، والدورات الدراسية لتعلم اللغات ، وشراء الادوات والمعدات ، وتقديم المساعدة إلى جماعات كبيرة من اللاجئين الريفيين بصورة أساسية عن طريق إنشاء مستوطنات ريفية بهدف جعلها مجتمعات معتمدة على ذاتها . وبلغ الانفاق على أنشطة الاندماج المحلي في عام ١٩٨٦ حوالي ٧٠٣ مليون دولار .

٦٤ - واستمر تشجيع إعادة التوطين عند تعذر وجود حلول دائمة أخرى . وغالبا ما تقدم أيضا المساعدة من أجل إعادة التوطين إلى مجموعات خاصة من اللاجئين ، مثل المجموعات التي انفصلت عن أسرها ، وإلى اللاجئين المعوقين الذين يحتاجون إلى التأهيل في بلدان تتوفر فيها المرافق اللازمة لمثل هذا العلاج بصورة آيسر .

٦٥ - وأعيد توطين ما مجموعه ١٣٧ ٥١ لاجئا من الهند الصينية ، منهم ٢٥ ٠٩٤ فييتناميا و ١٦ ٦٥٨ لاويا و ٩ ٣٨٥ كمبوتشيا ، في عام ١٩٨٦ . ولا تزال المعايير التقييدية لإعادة التوطين التي اعتمدها عدة بلدان في السنوات الأخيرة تنطبق على اللاجئين من الهند الصينية . وفي إطار برنامج الرحيل المنظم ، غادر ما مجموعه ١٨ ٤١٨ شخصا فييت نام للانضمام إلى أسرهم في الخارج . وتم انقاذ ما مجموعه ٢ ٥٩١ لاجئا في البحر في عام ١٩٨٦ ، منهم ١ ٢٤٩ شخصا استفادوا من مشروع عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، في حين أنزل إلى البر وأعيد توطين ٢٩٢ شخصا في إطار مشروع عروض إعادة توطين مفادري السفن .

٦٦ - واستفاد أكثر من ١٧ ٠٠٠ اوروبيا من بلدان أوروبية مختلفة من فرص إعادة التوطين التي اتاحتها بلدان المهجر التقليدية . وأعيد توطين ما مجموعه ٢ ٥٦١ لاجئا من افريقيا ، وأكثر من ٥ ٥٠٠ لاجئ من الشرق الاوسط ، وحوالي ٧٠٠ لاجئ من الأمريكتين . كما أعيد توطين نحو ٣٠٠ شخص في إطار برامج محددة لتقديم المساعدة للاجئين المعوقين وأسره .

٦٧ - وبلغت النفقات التي تحملتها المفوضية من أجل تشجيع إعادة التوطين ونقل اللاجئين إلى بلدان لا تستطيع تحمل تكاليف نقلهم حوالي ١٥ مليون دولار في إطار البرامج العامة .

٥ - الخدمات الاجتماعية

٦٨ - تقديم المشورة والخدمات المجتمعية : استمر خلال عام ١٩٨٦ تقديم المشورة والخدمات المجتمعية في المناطق الحضرية والريفية على السواء مع التركيز على أهمية تحقيق اللاجئين للاكتفاء الذاتي . وقدّم أخصائيو الخدمة الاجتماعية في مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفو الشركاء المنفذين للمفوضية المشورة الاجتماعية للاجئين كأفراد وأسر وجماعات إما على أساس كل حالة على حدة أو بشكل جماعي . وزود اللاجئين بمعلومات عن الموارد المجتمعية المتاحة ووضعت اجراءات الاحالة لضمان حصولهم على مثل هذه الخدمات . كما قدم التوجيه في مجال الخدمات الصحية ، والتعليم والتدريب ، والعمل بأجر ، والعمل المستقل ، والانشطة المدرة للدخل .

٦٩ - وقدم المستشارون وأخصائيو الخدمة الاجتماعية ، في المستوطنات الريفية والمخيمات ومراكز الاستقبال ، بدور هام في أنشطة التنمية المجتمعية وفي تشجيع وتنظيم اشتراك اللاجئين . وفي هذا الصدد ، عقدت في نيروبي حلقة عمل بشأن اشتراك اللاجئين والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية . واشترك أخصائيو الخدمة الاجتماعية في مختلف الأنشطة القطاعية المتعلقة بالرعاية الصحية الوقائية ، والتربية الصحية ، وبرامج التغذية ، وتدبير تحقيق الاكتفاء الذاتي ، والبرامج التعليمية ، والعمل الاجتماعي في أوساط الفئات الضعيفة .

٧٠ - واستمر في تايلند وماليزيا تقديم خدمات استشارية خاصة وبرامج العمل المجتمعي للمساعدة في شفاء اللاجئين الذين تعرضوا لهجمات القراصنة ، كما وسع نطاق هذه الأنشطة في عام ١٩٨٦ كي تشمل اندونيسيا ، وشملت هذه البرامج توفير التدريب أثناء الخدمة لفريق المستشارين .

٧١ - تقديم المساعدة إلى اللاجئين المعوقين : وفرت المرافق الطبية وخدمات العلاج والتأهيل البدني او الاجتماعي أو العقلي للاجئين المعوقين في بلدان لجوئهم . وتتم الوفاء باحتياجات نحو ١٠ ٧٥٥ لاجئاً بتكلفة مقدارها ٩٤٠ ٠٢٧ دولاراً ربطت في اطار البرامج العامة . ومكن برنامج الاخلاء الطبي من نقل ٢٨ لاجئاً معوقاً تعذرت اعادة تأهيلهم محلياً إلى مراكز طبية في الخارج بتكلفة مقدارها ٤١ ٤٧١ دولاراً في اطار البرامج الخاصة .

٧٢ - التعليم : في عام ١٩٨٦ ، استمر توفير التعليم الابتدائي في مدارس حكومية محلية أو في مدارس أنشئت خصيصا في المستوطنات . واضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما يزيد عن ١٠٨ برامج على الصعيد العالمي في مجالات التعليم الثانوي والتعليم المهني/التقني والتعليم الأكاديمي . وما زال التدريب أثناء الخدمة ، وبرامج محو الأمية ، والتدريب على مهارات خاصة ، والتدريب اللغوي تشكل الأنشطة الرئيسية في اطار برامج المساعدة التعليمية غير الرسمية .

٧٣ - وتم في عام ١٩٨٦ ربط مبلغ ١٠,٤ مليون دولار تقريبا لتمكين نحو ١٤ ٥٠٠ من الطلاب اللاجئين من الدراسة على المستويين الثانوي وما بعد الثانوي . وتابع ٢٨ في المائة من الطلاب تقريبا دورات التدريب التقني ، في حين حضر ٥٧ في المائة في المدارس الثانوية و ١٥ في المائة في الجامعة . وتم التأكيد من جديد على توجيه الطلبة نحو التدريب المهني والتقني الذي رتب انه يفضي غالبا إلى العمالة .

٦ - دائرة الامدادات والمعونة الغذائية

٧٤ - حلت دائرة الامدادات والمعونة الغذائية التي انشئت في ١ أيار/مايو ١٩٨٦ محل وحدة المشتريات السابقة ومحل بعض عناصر اقسام جمع الاموال والبرمجة والتنسيق . وتتمثل مهمة دائرة الامدادات والمعونة الغذائية في شراء مختلف الامدادات والتعاقد على الخدمات في الاسواق الدولية ، والاضلاع بتخطيط المعونة الغذائية العالمية التي تقدم إلى اللاجئين ومراقبة شحنات المعونة الغذائية . وأصدرت دائرة الامدادات والمعونة الغذائية في عام ١٩٨٦ ، ١٠١٦ طلبا لشراء بضائع قيمتها ٤٠ مليون دولار . وتم استيراد هذه البضائع من ٣٩ بلدا وشحنت بالسفن إلى ٤٢ بلدا آخر في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . وشملت المشتريات مواد غذائية ومواد بناء المآوي مثل الخيام والقماش المشمع والمنازل الجاهزة ، ومعدات امدادات المياه ومعالجة المياه ، والعقاقير والمعدات الطبية ، والاقمشة ، والادوات المنزلية ، والمواد التعليمية ومعدات التدريب المهني ، والتقاوي ، والادوات اليدوية والآلات ، والمركبات الخفيفة والثقيلة ، بما في ذلك قطع الغيار .

٧٥ - ويبلغ المجموع السنوي للمعونة الغذائية المقدمة للاجئين ، بما فيها المعونة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي ، ٢٠٠ مليون دولار تقريبا . ويوفر برنامج الأغذية العالمي في العادة ثلثي احتياجات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأغذية ، أي ٥٠٠ ٠٠٠ طن تقريبا ، في حين توفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق

جهاتها المانحة ، ٢٠٠ ألف طن تقريبا . وتأتي الـ ٥٠ ألف طن الباقية من هبات
شنانية . وتم في عام ١٩٨٦ ارسال نحو ٧٥ مليون دولار من المعونة الغذائية إلى
وجهاها عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٧ - تقديم المساعدة وانهاؤها تدريجيا

٧٦ - بمجرد بلوغ اللاجئين مرحلة الاكتفاء الذاتي ، تتوقف المساعدة الدولية وتتولى
الحكومة المضيفة المسؤولية الشاملة عن مواصلة الوفاء باحتياجات اللاجئين الاقتصادية
والمادية . بيد أن هذه العملية تعترضها عقبات في أقل البلدان نموا بسبب هشاشة
اقتصادات هذه البلدان . وتحاول المفوضية ، قبل انهاء مساعدتها تدريجيا ، أن تنشئ
هياكل وخدمات قائمة على الدعم الذاتي في مجتمعات اللاجئين ، وأن تدمجها في أنشطة
الاكتفاء الذاتي التي يجري فعلا تنفيذها أو تخطيطها في إطار خطط التنمية المجتمعية
الاقليمية . غير أنه يتعين ، في بعض الحالات ، تقديم معونة جديدة أو التدرج في
تقديم مساعدة ما بعد التسليم ، نظرا لما قد تلحقه الظروف غير المتوقعة من ضرر
كبير بالهياكل الأساسية للمستوطنة أو بسلامتها الاقتصادية . وتركز المفوضية الآن
المزيد من الاهتمام على وضع أنسب الجداول الزمنية لانهاء التدريجي للمساعدة التي
تقدمها وتحديد ما قد ينشأ من مشاكل بعد التسليم والتدرج في تقديم المساعدة من
مصادر غير تابعة للمفوضية ، بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من وكالات الأمم
المتحدة .

٨ - تقييم أنشطة المساعدة

٧٧ - في سنة ١٩٨٦ ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاضطلاع بمجموعة
كبيرة من أنشطة التقييم ، بما في ذلك عمليات تقييم ذاتي لجميع المشاريع وعدد
محدود من التقييمات المتعمقة لبرامج مختارة . وكلا النهجين يرميان إلى تزويد
المديرين على جميع المستويات بمعلومات عن نتائج البرامج والمشاريع التي يمكن
استخدامها لتحسين التخطيط والتنفيذ . ومما زاد من تعزيز عملية التقييم خلال السنة
حدوث زيادة في الموارد وانشاء لجنة تستهدف ضمان المتابعة الكافية للتوصيات
المتعلقة بالتقييم .

جيم - التطورات الاقليمية في افريقيا

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، ظل العدد الاجمالي للاجئين في افريقيا مستقرا نسبيا . إذ أن تدفقات اللاجئين ، وأبرزها التدفقات التي جاءت من اثيوبيا إلى شمال غربي الصومال في النصف الاول من السنة ، ومن السودان إلى جنوب غربي اثيوبيا ، ومن موزامبيق إلى البلدان المجاورة ، قد عوضتها عودة الاثيوبيين والاوغنديين من السودان ، وعودة الاوغنديين من زائير ، وعودة التشاديين من البلدان المجاورة . وبالإضافة إلى ذلك ، بدأت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ عملية اعادة توطين منظمة شملت الاثيوبيين القادمين من جيبوتي والصومال . وفي حين لم تفض الاحداث في جنوب افريقيا إلى زيادة ملحوظة في عدد ملتمسي اللجوء ، فإنها خلقت مشاكل جديدة تحفل بالمخاطر الجسيمة .

٧٩ - وقد اولت برامج المفوضية في افريقيا تركيزا على التدابير الرامية إلى تشجيع عودة اللاجئين طوعيا إلى اوطانهم في اول فرصة تسمح بها التغييرات في الظروف . وريثما يحدث ذلك ، بذلت الجهود في مرحلة الطوارئ ، لزيادة فعالية المساعدة الفوشية الفورية . ووجه اهتمام خاص إلى الاستجابة للتدفق الوارد إلى شمال غربي الصومال ، وإلى التركيز كذلك ، ولكن في سياق مختلف ، على احتياجات الطوارئ اللازمة لما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ اوغندي عادوا إلى وطنهم في الربع الثاني من السنة ، بعد ان اجبرت القلاقل الغالبية العظمى منهم على الفرار من المناطق الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيل في جنوب السودان .

٨٠ - وعندما تم تامين الاحتياجات الفورية للقادمين الجدد ، بذلت جهود مجددة لتشجيع على الاكتفاء الذاتي . وقد سمحت المحاصيل الطيبة بصورة عامة التي تحققت للسنة الثانية على التوالي بمزيد من التعزيز في برامج الطوارئ التي تنفذها المفوضية في اثيوبيا والصومال والسودان . واتخذت تدابير ترمي إلى انهاء هذه البرامج تدريجيا بحلول نهاية سنة ١٩٨٦ او مطلع سنة ١٩٨٧ ، على ان تقدم المساعدات بعد ذلك في اطار البرامج العامة . بيد ان المصاعب الاقتصادية الشديدة التي واجهت كثيرا من بلدان اللجوء في بداية سنة ١٩٨٦ قد استمرت ، بل وتفاقت حدتها في بعض الحالات . ونتيجة لذلك ، فإن التقدم المحرز في تخفيف حدة العديد من حالات الطوارئ الحرجة لم يقابله تقدم نحو الاكتفاء الذاتي .

٨١ - وفي الوقت نفسه أدت الصعوبات الاقتصادية وما تلاها من توترات اجتماعية إلى زيادة تأثير الهياكل الأساسية الوطنية بوجود اللاجئين المستوطنين بصورة منظمة أو بصورة عفوية على السواء . ووجه اهتمام خاص للتدابير التي يمكن أن تعالج احتياجات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ، على نحو متكامل وفي إطار الخطط الإنمائية الوطنية . وفي هذا الخصوص ، تم احراز تقدم في العملية التي يقوم بها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في مجال إعداد مشاريع للتمويل بموجب المادة ٢٠٤ من اتفاقية لومي الثالثة (المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين مجموعة الدول الافريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ وبين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، المبرمة سنة ١٩٨٤) ، ولاسيما المشاريع المتعلقة بالسودان واوغندا ، كما احرز تقدم في العملية التي يظطلع بها البنك الدولي في مجال وضع مشاريع تعود بالنفع على اللاجئين فضلا عن المواطنين ، ولاسيما في الصومال والسودان . وفي إطار هذا النهج ، شجعت المؤسسات الانمائية الوطنية والدولية على القيام بدور رائد كل في مجال اختصاصها .

٨٢ - ولاتزال الاحتياجات في اشيوبيا والصومال والسودان والجنوب الافريقي تتطلب برامج كبيرة للمساعدات ، كما حدث بالنسبة لعودة الاوغنديين إلى وطنهم . وفي اشيوبيا ، جرى تقديم مساعدات الرعاية والإعالة إلى اللاجئين السودانيين في ايتانغ ، الواقعة في منطقة ايللوبابور ، حيث سُجِّلت أسماء نحو ١٢١ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية سنة ١٩٨٦ . وبالإضافة إلى ذلك ، بدأ في منتصف عام ١٩٨٦ تدفق جديد من السودانيين الجنوبيين الوافدين إلى منطقة كيفا الواقعة في جنوب ايللوبابور . وقدمت المساعدات الفوشية الطارئة لهؤلاء اللاجئين الذين بلغ عددهم نحو ١١ ٠٠٠ شخص في نهاية السنة . كما استمر تقديم المساعدة الفوشية الطارئة إلى نحو ٤٠٠ ٠٠٠ من العائدين الاشيوبيين في منطقة هارارغي ، فقد تلقى نحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص من اشد المعوزين حصص اعاشة شهرية ، واشتمل هذا البرنامج كذلك على الرعاية الصحية وتنمية موارد المياه .

٨٣ - وزاد تدفق اللاجئين القادمين من اشيوبيا إلى شمالي الصومال في النصف الاول من سنة ١٩٨٦ . وقدمت المساعدة الطارئة إلى القادمين الجدد في مركز الاستقبال الكائن في توغ واغال ، حيث سجل ٣٢ ٠٠٠ لاجئ خلال تعداد أجري في آب/اغسطس ١٩٨٦ . وأدمجت هذه المساعدة في البرنامج العام للمساعدات الطارئة في افريقيا ، الذي اشتمل بذلك على ١٤٠ ٠٠٠ قادم جديد . ومنذ منتصف سنة ١٩٨٦ ، احرز قدر من التقدم في اعادة بدء التوطين المحلي المحدود ومشاريع الاكتفاء الذاتي بالنسبة للقادمين السابقين ، وفي التشجيع علي ذلك . ولايزال العمل مستمرا برقم التخطيط البالغ ٧٠٠ ٠٠٠ . بيد انه تم التوصل إلى اتفاق في آذار/مارس ١٩٨٧ بشأن عملية لإعادة التعداد .

٨٤ - وفي السودان ، تكافأت إلى حد كبير تدفقات اللاجئين المحدودة المستمرة من اشيوبيا واوغندا ، مع عودة نحو ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ ، معظمهم من الاشيوبيين والاوغنديين ، ومن بينهم ايضا بعض التشاديين ، إلى أوطانهم بصورة عفوية أو منظمة . وفي نهاية سنة ١٩٨٦ كانت المفوضية تقدم المساعدة إلى نحو ٤٥ ٠٠٠ تشادي و ٣٣٠ ٠٠٠ اشيوبي (منهم ٣٠٠ ٠٠٠ من القادمين الجدد) و ٨٠ ٠٠٠ اوغندي . وتشير الارقام الحكومية إلى ان ما لا يقل عن ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ اخرين قد استوطنوا بشكل عفوي . واتاحت مواسم الحصاد الطيبة استئناف الانشطة الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المستوطنات التي يقطنها اللاجئون الاشيوبيون القائمة منذ وقت طويل وفي بعض مستوطنات تشادية ؛ في حين كانت غالبية المستوطنات التي يقطنها اللاجئون الاوغنديون مكتفية ذاتيا من ناحية الغذاء . واوصى تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة فيما بين الوكالات الموفدة إلى السودان (A/41/264 ، المرفق) باتخاذ تدابير لمساعدة اللاجئين على بلوغ الاكتفاء الذاتي وللمساعدة في تخفيف العبء الواقع على كاهل البلدان المضيفة .

٨٥ - وقد افضت التطورات السياسية في اوغندا والمشاكل الامنية في اجزاء من المنطقة الاستوائية في السودان إلى عودة الاوغنديين على نطاق واسع ، ومعظمهم جاء من السودان . كما عادت اعداد كبيرة من اعالي زائير . وفي حزيران/يونيه وجه نداء لمساعدة العائدين إلى شمال غربي اوغندا ، واعيد تاكيده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وبحلول نهاية سنة ١٩٨٦ ، تلقى نحو ١٣٠ ٠٠٠ عائد المساعدة في اطار هذا البرنامج الخاص . وكما اتاح تحسن الحالة الامنية في عام ١٩٨٦ استئناف تنفيذ برنامج التوطين الريفي في جنوب غربي اوغندا .

٨٦ - وفي موزامبيق ادت القلاقل المصحوبة بالنزاع ، التي فاقمها الجفاف في بعض المناطق ، إلى زيادة نزوح اهالي موزامبيق إلى البلدان المجاورة . وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ، استلزمت الحالة توفير مساعدات المفوضية إلى نحو ٢٥٠ ٠٠٠ موزامبيقي : منهم ١٥٠ ٠٠٠ في مالوي ، و ٥٠ ٠٠٠ في سوازيلند و ٣٠ ٠٠٠ في زامبيا و ٦٥ ٠٠٠ في زيمبابوي . وفي اذار/مارس ١٩٨٧ وجهت نداءات خاصة لتقديم المساعدة إلى الموزامبيقيين النازحين إلى مالوي ولتقديم المساعدة إلى نحو ١٥ ٠٠٠ من العائدين الموزامبيقيين إلى محافظة تيت . وهي المساعدات التي تعتبر برنامجا تكميليا للبرنامج الذي اشتمل عليه نداء الامين العام الموجه في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ بشأن توفير المساعدة الطارئة إلى موزامبيق .

٨٧ - وفي سنة ١٩٨٦ ، قدمت المفاوضات المساعدة إلى نحو ٤٣ ٠٠٠ لاجئ من جنوب افريقيا متواجدين في بلدان مختلفة في الجنوب الافريقي ونحو ٧٦ ٠٠٠ لاجئ ناميبيا ، يتواجد معظمهم في انغولا وزامبيا . كما قدم إلى حركات تحرير الجنوب الافريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية دعم مخصص لبرامج تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين .

٨٨ - وفي سنة ١٩٨٦ ، بلغ اجمالي الانفاق في افريقيا في اطار صناديق التبرعات التابعة للمفوضية ما مقداره ١٩٣,٥ من ملايين الدولارات ، ألتزم منها بنحو ٨٦,٨ من ملايين الدولارات في اطار البرامج العامة و ١٠٣,٩ من ملايين الدولارات في اطار البرامج الخاصة .

دال - التطورات الاقليمية في آسيا وفي أوقيانيا

٨٩ - كما كان الحال في السنوات السابقة ، لا يزال اللاجئون من الهند الصينية يشكلون أكبر مجموعة في المنطقة . وفي نهاية عام ١٩٨٦ ، بلغ العدد المسجل من اللاجئين من الهند الصينية في مختلف المخيمات والمراكز الذين ينتظرون حلولاً دائمة ١٤٥ ٣٣٧ بنقصان بلغ ٩ في المائة عن رقم ١٥٩ ٦٦٥ في نهاية عام ١٩٨٥ . وتركزت أغلبية اللاجئين في تايلند ، وكان منهم ٨٥ ٨١٨ من لاو و ٣٦ ٩٤٩ من كمبوتشيا و ٧ ٠٢٣ من فييت نام . واستضافت البلدان والاقاليم الأخرى في المنطقة ٢٥ ٤٣٧ فييتناميا من لاجئي القوارب بالإضافة الى ذلك ، كان مركزا إعداد اللاجئين في باتان بالفلبين وفي غالانغ باندونيسيا (والذي اغلق في نهاية عام ١٩٨٦) يأويان مؤقتا اللاجئين من الهند الصينية الذين ووفق أصلا على إعادة توطينهم وكانوا في طريقهم الى بلدان ثالثة . وكان هناك أيضا نحو ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ من الهند الصينية في الصين وما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ كمبوتشي يستفيدون من مساعدات المفاوضات في فييت نام .

٩٠ - وظلت إعادة التوطين في بلدان ثالثة أنسب الحلول لأغلبية اللاجئين من الهند الصينية ، وبنهاية عام ١٩٨٦ ، وجد ما يقرب من ١ ١٠٠ ٠٠٠ شخص مواطن جديدة في بلدان ثالثة . ورغم الجهود التي بذلتها المفاوضات للتشجيع على العودة الاختيارية الى الوطن لهذه المجموعة ، لم يعد الى وطنه عدد كبير من اللاجئين من الهند الصينية . واستمرت المفاوضات في تقديم المساعدة من أجل إعادة استيعاب الكمبوتشيين واللاويين الذين عادوا الى بلدانهم الأصلية .

٩١ - وفي خلال عام ١٩٨٦ قررت حكومة تايلند الملكية اغلاق مخيمات سونغكلا وسيكيو وخواو-اي-دانغ . وتم نقل اللاجئين الفيتناميين من سونغكلا وسيكيو البالغ مجموعهم نحو ٥ ٠٠٠ لاجئ الى مخيم فانان نيخوم . ولا تزال المفاوضات تناقش مستقبلا سكان مخيم خواو - آي - دانغ مع الحكومة .

٩٢ - ومازالت مشكلة الهجمات التي تقع في مياه جنوب شرقي آسيا تسبب قلقا شديدا رغم أن عدد الهجمات تناقص في عام ١٩٨٦ للعام الثالث على التوالي . وتبعاً للطرق التي يتم سلوكها ، تراوحت نسبة القوارب التي هوجمت في عام ١٩٨٦ بين ١٣ و ١٩ في المائة بالمقارنة بمتوسط قدره ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٥ . بيد أن مستوى العنف خلال هذه الهجمات ظل مشاراً للقلق الشديد : فقد توفي ١٨ شخصا واعتبر ١٤٣ آخرون في عداد المفقودين . فضلا عن ذلك تم اختطاف ٦٤ شخصا وكانت ١٤١ امرأة ضحايا للاعتداء والاستغلال الجنسيين . واستمرت الجهود الرامية الى كبح هذه الهجمات خلال الفترة التي يغطيها التقرير في إطار برنامج موسع لمكافحة القرصنة وضعت حكومة تايلند الملكية وتم تمديده لسنة خامسة .

٩٣ - ويوجد نحو ٩٠ ٠٠٠ لاجئ فلبيني في اقليم صباح (ماليزيا) ، وصل أغلبهم في الفترة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ . وابتداء من عام ١٩٧٧ ، قدمت المفاوضات مساعدات في شكل اسكان وتحسين المرافق الصحية وبناء فصول دراسية وتقوية الهياكل الأساسية لتمكين اللاجئين من اعالة انفسهم . وتقوم المفاوضات حاليا بتقليص مساعدتها تدريجيا .

٩٤ - وظل عدد اللاجئين من ايرريان جايا في بابوا غينيا الجديدة ثابتا عند ١١ ٠٠٠ لاجئ . وخلال العام عاد ١ ١٣٥ شخصا طوعا الى ايرريان جايا ، وهي المقاطعة التي تقع في أقصى الشرق من اندونيسيا ، وقوبل هذا العدد بوصول نحو ١ ١٠٠ لاجئ من ايرريان جايا في ايلول/سبتمبر وكانون الاول/ديسمبر . والى حين التوصل الى حلول دائمة مناسبة ، كانت المساعدة التي قدمها المفاوضات تتألف أساسا من رعاية واعالة سكان المخيم على طول الحدود بين اندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة . وفي آب/اغسطس ١٩٨٦ وضعت خطة مع سلطات بابوا غينيا الجديدة لنقل ٢ ٠٠٠ من لاجئي ايرريان جايا بصفة مبدئية بعيدا عن الحدود وإعادة إسكانهم في موقع جديد بمقاطعة سبيك الغربية .

٩٥ - وخلال عام ١٩٨٦ ، بلغت النفقات في آسيا وأوقيانيا ٧٢,٤ مليوناً من الدولارات منها ٦٢,٦ مليوناً من الدولارات في إطار البرامج العامة و ١٠ ملايين من الدولارات في إطار البرامج الخاصة .

هاء - التطورات الاقليمية في اوروبا وامريكا الشمالية

٩٦ - كان وصول اللاجئين وطالبي اللجوء الى البلدان الاوروبية وبخاصة عبر القنصوات غير العادية من خارج المنطقة وليس من البلد الاصلي مباشرة هو مصدر قلق كبيرر لحكومات هذه البلدان . وجرت مشاورات بشأن هذا الموضوع بين المفوضية والحكومات خلال العام . وزاد عدد طالبي اللجوء في اوروبا من ١٧٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨٥ الى ما مجموعه ٢٠٢ ٠٠٠ في نهاية عام ١٩٨٦ . وقد تباطات مؤقتا الزيادة في عدد طالبي اللجوء المسجلين ، وبسبب مجموعة كبيرة من التدابير التقييدية ، تشريعية واجرائية على السواء ، اتخذت خلال الربع الاخير من العام من جانب عدد من البلدان . وبلغ التدفق مرة اخرى أشده في جمهورية المانيا الاتحادية إذ بلغ مجموع القادمين ٩٩ ٦٥٠ ، بالمقارنة ب ٧٣ ٨٥٠ في عام ١٩٨٥ . وسجلت فرنسا ٢٣ ٤٥٠ من طالبي اللجوء والسويد ١٤ ٠٠٠ والدانمرك ٩ ٣٠٠ في عام ١٩٨٦ .

٩٧ - وبينما تمسكت تركيا وايطاليا بتحفظاتهما الجغرافية على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ ، سحت تركيا للمفوضية بتقديم مساعدات قانونية ومادية لطالبي اللجوء من غير الاوروبيين الذين اعتبروا في رحلة مرور عابر ، ومنحت ايطاليا اللاجئين تسهيلات المرور العابر ريشما تتم إعادة توطينهم في بلدان ثالثة .

٩٨ - وخلال عام ١٩٨٦ ، واصلت المفوضية اسهامها في مشاريع في البلدان الاوروبية وكذلك في كندا والولايات المتحدة الامريكية ، وخصوصا في مجالات اسداء المشورة القانونية والاجتماعية لطالبي اللجوء ، ومساعدة اللاجئين المسنين والمعوقين ، والنهوض بأنشطة العون الذاتي لتسهيل ايجاد حلول دائمة . وقدمت مساعدات الرعاية والاعالة الى اللاجئين المعدمين في بضع بلدان لا يتوفر فيها أي مصدر آخر للمساعدة . وعاد ما مجموعه ٧٥٧ شخصا الى اوطانهم طواعية تحت رعاية المفوضية ، معظمهم من امريكا اللاتينية ولكن بعضهم من هايتي .

٩٩ - وخلال عام ١٩٨٦ ، بلغت نفقات المفوضية في اوروبا وامريكا الشمالية ما مجموعه ١٦,٨ مليون دولار منها ١٢,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ٠,٨ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة .

واو - التطورات الاقليمية في امريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٠- في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، تم تسجيل نحو ٧ ٠٠٠ لاجئ من القادمين الجدد من نيكاراغوا من ذوي الاصل الهندي في هندوراس . ومنذ ذلك الحين ، ما لم يحدث أي تدفق كبير في منطقة المكسيك وامريكا الوسطى ، ويمكن اعتبار أن أكثر المشاكل حرجا في مجالات المساعدة قد حلت الآن .

١٠١- واستمر في الزيادة عدد العائدين الى اوطانهم سواء كانوا من الغواتيماليين في المكسيك أو من السلفادوريين أو النيكاراغويين في هندوراس . وينطبق نفس الشيء على لاجئي هايتي في سانتو دومينغو .

١٠٢- وفي نهاية عام ١٩٨٦ ، كان هناك ١٢٠ ٢٠٠ لاجئ يتلقون مساعدات من المفوضية في منطقة المكسيك وامريكا الوسطى . وفي كوستاريكا كان هناك ٢٠ ٧٠٠ لاجئ يتلقون مساعدات ، واستمر برنامج الاستيعاب المحلي بالنسبة للسلفادوريين والنيكاراغويين في كل من المناطق الحضرية والريفية . وفي هندوراس ، كان هناك ما يقدر بـ ٢١ ٠٠٠ سلفادوري و ٥٢٠ غواتيمالي و ٨ ٢٠٠ نيكاراغوي (لادينو) و ١٦ ٠٠٠ نيكاراغوي (مسكيتو وسومو) . وعلى الرغم من العدد الكبير من الاشخاص الذين عادوا الى اوطانهم (١ ٧٧٠ نيكاراغوي في عام ١٩٨٦ و ٨٦٧ خلال الربع الاول من عام ١٩٨٧ ، و ٩٦٣ سلفادوري في عام ١٩٨٦ و ٢٠٥ خلال الشهرين الاولين من عام ١٩٨٧) تم الابقاء على مستوى المساعدة المادية كما هو لمختلف الجماعات في ذلك البلد . ووضح تعداد أن هناك ٣٩ ٤٠٠ غواتيمالي في المكسيك . وخلال الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٨٧ ، عاد ٦٧٥ شخصا الى وطنهم بالمقارنة بـ ٢٥٥ في عام ١٩٨٦ . واستمرت المساعدة التي تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي خصوصا في كامبيش وكوينتانا رو وكذلك المعونة التكميلية للاجئين في شياباس .

١٠٣- وخلال عام ١٩٨٦ ، بلغ مجموع نفقات المفوضية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٨,٤ مليون دولار منها ٣٥,١ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ٢,٥ من ملايين الدولارات في إطار البرامج الخاصة .

زاي - التطورات الاقليمية في جنوب غربي آسيا وشمال
افريقيا والشرق الاوسط

١٠٤- تستضيف باكستان اكبر تجمع للاجئين في العالم ومعظمهم من الافغان . وحسب التدفق الكبير للافغان في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ ، على الرغم من استمرار دخول قادمين جدد الى بلوشستان واقليم الحدود الشمالية الغربية كل عام . وعدا الافغان ، هناك عدد كبير من الاشخاص من أصول مختلفة ، معظمهم من الايرانيين طلبوا ايضا اللجوء الى باكستان .

١٠٥- وما زال العنصر الرئيسي في المساعدات التي تقدمها المفوضية هو توفير اللوزام والخدمات ، على الرغم من أن المفوضية طورت ووسعت الانشطة التي تشجع الاكتفاء الذاتي . وتعدى مجموع الاموال التي رصدها المفوضية لبرنامج المساعدة ٧٨ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٦ ، خصص معظمها للمساعدة المتعددة الاغراض والمنح العينية .

١٠٦- وستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ المرحلة التجريبية من مشروع توليد الدخل المشترك بين المفوضية والبنك الدولي من أجل مناطق اللاجئين في باكستان ، السني تتمثل أهدافه في تهيئة امكانيات توليد الدخل لكل من اللاجئين والسكان المحليين ، وكذلك ايجاد اصول قابلة للبقاء اقتصاديا من أجل باكستان ، وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، كان المشروع قد اتاح ٥٥ مليوناً من أيام العمل ، ٨٠ في المائة منها للاجئين الافغان . ومن التكلفة الاجمالية للمشروع عاد اكثر من ٣٣ في المائة منها على اللاجئين . وتم ايفاد بعثة لتقييم المرحلة الثانية من المشروع خلال آذار/مارس ١٩٨٧ . وتم اختيار ما مجموعه ٩١ مشروعاً فرعياً (بالمقارنة ب ٤٠ في المرحلة الاولى) في ثلاثة أقاليم في قطاعات الحراجه وادارة مستجمعات المياه والسري والطرق وصيد الاسماك . ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المرحلة الثانية في ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ وان يستمر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

١٠٧- واستمرت المفوضية في تقديم المساعدة الى المجموعات الصحراوية الضعيفة في الجزائر في إطار برامج المساعدة التي اقترتها اللجنة التنفيذية .

١٠٨- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، استمرت المفاوضات في مساعدة اللاجئين الافغان في جمهورية ايران الاسلامية الذين تقدر السلطات أعدادهم ب ٢,٢ مليون لاجئ وفي عام ١٩٨٦ تم رصد مبلغ إجمالي قدره ٥ ملايين من الدولارات لمساعدة اللاجئين الافغان ، معظمه في قطاعات الصحة والمياه والتصحاح . واجري استعراض برنامجي شامل لتعزيز عنصر الحل الدائم في أنشطة المساعدة التي تظلع بها المفاوضات ولوضع نهج مشترك بين الوكالات . ولهذا الغرض قامت بعثة مشتركة بين المفاوضات وبرنامج الاغذية العالمي وبعثة استشارية تابعة لمنظمة الصحة العالمية بزيارة ايران خلال الجزء الاخير من عام ١٩٨٦ .

١٠٩- واستمر زهاء ٢ ٩٠٠ لاجئ يقيمون في لبنان في تلقي المساعدة من المكتب الاقليمي للمفوضية في الشرق الاوسط . ونظرا للوضع الأمني المتزعزع في لبنان ، أصبح من الصعب بشكل متزايد بالنسبة للمكتب الاقليمي للمفوضية أن يعمل من بيروت . ووافقت حكومة البحرين على أن ينقل المكتب الاقليمي مؤقتا الى المنامة واتخذت الاستعدادات لنقل جزء كبير من أنشطة المكتب من بيروت الى البحرين .

١١٠- وفي اليمن ، قدمت الى ١ ٨٠٠ لاجئ من أصل اريتري يقيمون على ساحل البحر الاحمر مساعدة أساسية في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والمأوى والتنمية المجتمعية والأنشطة المدرة للدخل في عام ١٩٨٦ .

١١١- وظلت المفاوضات تعمل بوصفها منسقا لبرنامج الامم المتحدة للمساعدة الانسانية في قبرص بتقديمها معونة لمن شردوا داخل الجزيرة نتيجة لاحداث عام ١٩٧٤ .

١١٢- وخلال عام ١٩٨٦ ، بلغ مجموع نفقات المفاوضات في جنوب غربي آسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا ٩٧,٥ مليون دولار منها ٥٩,٧ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ٣٧,٥ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة .

الفصل الثالث

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة

١١٣ - مضت المفوضية في استحداث برامج وأنشطة مختلفة لتلبية حاجات اللاجئين في تعاون وثيق مع هيئات أخرى أعضاء في منظومة الأمم المتحدة .

١١٤ - وقد واصل برنامج الأغذية العالمي التكفل بمعظم احتياجات اللاجئين من الغذاء ، كما قدم في حالات معينة مساعدة إلى اللاجئين المشاركين في الأنشطة الانتاجية . وفي سنة ١٩٨٦ ، أوفدت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بعثة مشتركة إلى باكستان لتقييم حاجات اللاجئين من الأغذية . وبلغت مساعدات البرنامج الغذائية في تلك السنة قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ طن .

١١٥ - وجرت مؤخرا مراسلات متبادلة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعراض المبادئ التوجيهية التي تنظم التعاون ، بهدف التوسع فيه وخلال الأشهر الأولى من ١٩٨٦ واصل البرنامج الإنمائي مساعدته في إنشاء وحدة لصيانة نقاط المياه ولتخطيط التنمية المتكاملة في السودان . كما أدار البرنامج الإنمائي بالنيابة عن المفوضية مشاريع مختلفة في بلدان ليست المفوضية ممثلة فيها . وتدرس المفوضية مع البرنامج الإنمائي حاليا طرق إدخال عدد من مستوطنات اللاجئين المستقرة في صلب عملية التنمية العادية .

١١٦ - وأولت المفوضية أهمية مماثلة لمسألة توسيع نطاق تعاونها مع البنك الدولي . فقد تم الاتفاق في أعقاب المناقشات الرفيعة المستوى التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ على المبادئ التالية التي تنظم التعاون بين المؤسستين . فالبنك يتعاون مع المفوضية ، بموافقة الحكومة المعنية ، على تخطيط وتمويل وتنفيذ مشاريع تهدف إلى النهوض بالاعتماد على الذات من خلال أمور مثل الأنشطة الزراعية ، وإلى إيجاد فرص لتوظيف اللاجئين في بلدان لجوئهم ولتوظيف العائدين في بلدان منشئهم . ويعمل البنك والمفوضية مع الحكومات لمعرفة أي مشاريع للبنك يمكن أن تغطي البرامج المتعلقة باللاجئين . وسيعاون البنك المفوضية ، من خلال مكتبه المختص بالمشاركة في التمويل ،

على جمع الاموال اللازمة لإعداد المشاريع وتمويلها . ومع ذلك يجب على الحكومات أن تدرك أن هذه المشاركة في التمويل قد لا تكون اضافية ، بسبب القيود العامة على تيسرها . وسوف يستخدم البنك مرفقه المعني بإعداد المشاريع الخاصة من أجل اعداد المشاريع المتعلقة باللاجئين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، رهنا بتيسر الاموال وقت إعداد المشاريع وبموافقة الحكومة المعنية . وسوف تُدعى المفوضية الى الاشتراك في اجتماعات الفريق الاستشاري أينما كان للمفوضية برنامج يستحق حجه إجراء مناقشة في ذلك المحفل ، أو حيثما كان تدفق اللاجئين أو العائدين الى ذلك البلد كبيراً ويشكل عبئاً مالياً واقتصادياً فادحاً . والمفوضية مسؤولة عن الاتفاق مع بلدان اللجوء ومع بلدان المنشأ على المشاريع المتعلقة باللاجئين ، وعلى مشاركة المفوضية في تمويل هذه المشاريع . وتبلغ المفوضية البنك كلما شاءت أن تقدم هبة أو تشارك في تكاليف مشروع للبنك .

١١٧ - وترد في الفقرة ١٠٦ من هذه الوثيقة تفاصيل المرحلة التجريبية لمشروع المفوضية والبنك الدولي المتعلق بتوليد الدخل ، وكذلك تفاصيل المرحلة الثانية المقرر بدؤها في ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ . أما عن تعاون المفوضية مع البنك الدولي في الصومال ، فالمفاوضات جارية على مذكرة تفاهم بشأن مشروع مستوطنة فورجانو . وستزور بعثة للتقييم موقع المستوطنة في منتصف حزيران/يونيه ؛ كما أنه من المقرر أن تذهب الى منطقة هيران/جلالقصي خلال عام ١٩٨٧ بعثة لتحديد المشروع .

١١٨ - وستشارك المؤسسة الانمائية الدولية في تمويل مشروع الهياكل الأساسية/الزراعة في شرقي السودان . وزار المنطقة فعلاً فريق يشمل ممثلاً للمفوضية . والاستعدادات جارية لايفاد بعثة لتحديد المشروع .

١١٩ - عقد في آذار/مارس ١٩٨٧ اجتماع مبدئي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وانصبت المناقشات على بلدان معينة قد يقوم فيها هذا الصندوق بأنشطة انمائية متعلقة باللاجئين ، بناء على طلب من المفوضية .

١٢٠ - وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا ضماناً لسلامة تنسيق برامج طوارئ المفوضية في حدود الاستجابة العامة لمنظومة الأمم المتحدة . وانتدبت المفوضية لهذا الغرض موظفاً منها الى ذلك المكتب في نيويورك الى حين تصفية أنشطته على مراحل تنتهي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .

١٢١ - وظل التعاون بين المفوضية ومنظمة العمل الدولية ينصب على طرق تمكين اللاجئين من زيادة اعتمادهم على أنفسهم . وتشمل الأنشطة الحالية التي تشارك فيها منظمة العمل الدولية مشاريع لتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة ، ومشاريع لتنمية التعاون ، ومشاريع للتدريب المهني في باكستان والسودان وكوستاريكا وكينيا وليسوتو . وظلت المفوضية في ١٩٨٦ تستفيد من نذب خبير من منظمة العمل الدولية مختص بأنشطة توليد الدخل .

١٢٢ - وظلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على صلة ببرامج المفوضية ، في أفريقيا بالذات ، في ميادين الرعاية الصحية الأولية والإمداد بالمياه والمرافق الصحية الأساسية . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، أوفدت منظمة الصحة العالمية خبيراً استشارياً إلى جمهورية إيران الإسلامية لوضع برنامج للرعاية الصحية الأولية من أجل اللاجئين الأفغانيين في مقاطعة خراسان . وفي سنة ١٩٨٧ ستمين منظمة الصحة العالمية منسقا يكون مسؤولاً عن برنامج المفوضية الصحي المخصص للاجئين الأفغانيين في إيران . وفي قبرص ، استمرت الأنشطة المشتركة بين المنظمة خلال الفترة المستعرضة . كما مددت المفوضية انتداب مستشار من منظمة الصحة العالمية لخدمات التغذية والصحة العامة . كذلك يتعاون صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية مع المفوضية في المجال الصحي من حيث برامج تنظيم الأسرة .

١٢٣ - ولم تخصص في عام ١٩٨٦ اعتمادات لايفاد خبراء معاونين من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للعمل مع المفوضية في مجال تعليم اللاجئين . ومع ذلك شاركت اليونسكو في مختلف المشاورات وفي إنتاج كتب دراسية وبرامج تعليمية للاجئين .

١٢٤ - وجرى في عام ١٩٨٦ تمديد الترتيب القائم بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمفوضية ، الذي أوفد بمقتضاه مهندس تخطيط عمراني وإنشاءات إلى المفوضية لتقديم مشورة تقنية في الأمور المتعلقة بمستوطنات اللاجئين . كما استمر في ١٩٨٦ الترتيب القائم مع المنظمة البحرية الدولية الذي أتاح خبيراً بحرياً يساعد في المهام المتعلقة بعمليات مكافحة القرصنة والانتقاد في عرض البحر . كذلك شارك برنامج متطوعي الأمم المتحدة بنشاط في برامج اللاجئين ، فقد قدم نحو ٥٠ متطوعاً أخذوا يعملون في السودان والصومال وماليزيا وهندوراس .

١٣٥ - وتعاون مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث تعاوناً وثيقاً مع المفوضية في استجابتها لحالات الطوارئ في أفريقيا . واستمرت الاتصالات الوثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وجرى استقصاء امكانيات التعاون بينهما . ووافقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، في إطار برنامجها للزمالات خلال عام ١٩٨٦ على تمويل زمالات لمرشحين من اللاجئين في مختلف بلدان اللجوء .

١٣٦ - وفي عام ١٩٨٦ ، واصل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية دراسته الاستقصائية التي تتناول الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الأفغانيين الموجودين في باكستان . وتابعت المفوضية تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الأفريقي ، ومع صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب أفريقيا بشأن المرافق والمساعدات الخاصة بتدريب اللاجئين من الجنوب الأفريقي . وساعدت المفوضية معهد الأمم المتحدة لناميبيا الموجود في زامبيا بالمنح ، وهي تتعاون بشكل وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . كما استفاد اللاجئون من الزمالات التي قدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

١٣٧ - وتتعاون المفوضية مع هيئات أخرى في الأمم المتحدة مثل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ومكتب الأمم المتحدة في فيينا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وهي تشارك في جهود عالمية لمنظومة الأمم المتحدة مثل عقد المرأة وعقد الأمم المتحدة للمعوقين وخطة عمل فيينا الدولية للشيوخة والسنة الدولية للشباب والسنة الدولية للسلم والسنة الدولية لايواء المشردين وما الى ذلك .

باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

١٣٨ - حضرت المفوضية ، بدعوة من حكومة زامبيا ، اجتماع كبار موظفي حركة عدم الانحياز ، فضلا عن اجتماع وزراء الخارجية ، المعقودين في نطاق اجتماع القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز . وقرر اجتماع القمة الثامن ، بناء على توصيات مكتب التنسيق واجتماع وزراء الخارجية أن يمنح المفوضية "مركز الضيف" في جميع الاجتماعات التي تعقدها الحركة مستقبلاً .

١٣٩ - وواصلت المفوضية خلال الفترة المستعرضة تعاونها الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية من خلال تجهزتها المختلفة ، التي من قبيل اللجنة الخمس عشرية المعنية باللاجئين ، ولجنة التنسيق المعنية باللاجئين ، ومكتب اللاجئين التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١٣٠ - وشاركت المفوضية في مختلف اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، ومنها اجتماعات المجلس الوزاري . ويشار بوجه خاص الى اعتماد المجلس الوزاري ، خلال دورته العادية الرابعة والأربعين ، للقرار ١٠٤٠ (CM/RES.1040) الذي أعرب فيه عن أمور منها ترحيبه بالتطورات الايجابية المتعلقة بإعادة اللاجئين الى أوطانهم ، واعتبره فيه بالحاجة العاجلة الى دمج عمليتي وضع وتنفيذ برامج اللاجئين والعائدين في صلب خطط التنمية الوطنية المتوسطة الاجل والطويلة الاجل .

١٣١ - واستمرت المشاورات بين منظمة الوحدة الافريقية والمفوضية حول تطور حالة اللاجئين في الجنوب الافريقي ، لاسيما في ضوء المؤتمر الدولي المعني بحالة اللاجئين في الجنوب الافريقي الذي ستعقده منظمة الوحدة الافريقية في مرحلة لاحقة . ومن المقرر ايضاً بعثة مشتركة بين المفوضية ومنظمة الوحدة الافريقية الى بلدان غربي افريقيا في عام ١٩٨٧ لايجاد أماكن لتوطين اللاجئين القادمين من جنوب افريقيا الذين لا يستطيعون البقاء في دول المواجهة .

١٣٢ - وواصلت المفوضية تعاونها في جميع المناطق مع اللجنة الحكومية الدولية للهجرة . وأدت استفادة تلك اللجنة من الترتيبات الخاصة بالسفر بأجور ميسرة وترتيبات أخرى الى وفورات كبيرة في نقل اللاجئين الذين وافقت بلدان شالسة على توطينهم فيها .

١٣٣ - وظلت المفوضية على صلة مستمرة مع منظمة الدول الامريكية وخصوصاً مع وكيل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية للشؤون القانونية ومع لجنة حقوق الانسان التابعة للبلدان الامريكية واستناداً الى توصية محددة صادرة عن مؤتمر قرطاجنة ، استمر تنفيذ البرنامج المشترك الخاص باجراء دراسة عن الحالة القانونية للاجئين واللاجئين السياسيين والمشردين في الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية ، مع التركيز على المشاكل المتملة بحالات تدفق اللاجئين باعداد ضخمة . وبدأت البحوث الميدانية بشأن حالات افرادية في مستوطنات ومخيمات اللاجئين في المكسيك وهندوراس وكوستاريكا في نهاية فترة الابلاغ . وعلى نحو ما حدث في السنوات السابقة ، اشتركت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية التي عقدت في غواتيمالا . واعتمدت الجمعية بتوافق الآراء قراراً بشأن مسألة اللاجئين وعودتهم الاختيارية الى الوطن . واسهمت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً في الدورة الدراسية الرابعة عشرة للقانون الدولي التي تنظمها سنوياً في ريو دي جانيرو اللجنة القانونية للبلدان الامريكية بالقاء محاضرتين عن الموضوعات التي تهتمها .

١٣٤ - وواصلت مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، خلال عام ١٩٨٦ ، تعاونها الوثيق مع جامعة الدول العربية عن طريق إجراء اتصالات منتظمة مع المراقب الدائم للجامعة في جنيف وايفاد بعثات الى مقرها في تونس .

١٣٥ - كذلك استمرت مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز تعاونها مع منظمة المؤتمر الاسلامي . فالى جانب الاتصالات المنتظمة القائمة بين الموظفين في المنظمتين ، حضر المفوض السامي اجتماع رؤساء الدول الاسلامية الذي عقد في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، واستمرت المفاوضات في العمل بوصفها مركزا تنسيقيا للمسائل الانسانية في إطار التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

١٣٦ - وأبدى البرلمان الاوروبي اهتماما فعليا متزايدا بقضايا اللاجئين في العالم وفي أوروبا ، وواصل مجلس أوروبا ، في كل من الجمعية البرلمانية ولجنة الوزراء ، نظره في القضايا الراهنة للاجئين ، وذلك في تعاون وثيق مع المفاوضات .

١٣٧ - وواصل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تقديم دعم قوي للمفاوضات خلال عام ١٩٨٦ ، نقدا وعينا (مساعدات غذائية) وبلغ المستوى الاجمالي لاسهاماته ما يزيد على ٥٠ مليون دولار . وأبدى الاتحاد اهتماما خاصا ببرامج المفاوضات لاغثة اللاجئين والعائدين في افريقيا . وقدم الاتحاد أول تبرعاته في نهاية هذا العام ، عملا بالمادة ٢٠٤ من اتفاقية لومي الثالثة ، لمساعدة لاجئي أوغندا العائدين . وقدمت اللجنة دعمها العالمي لعمليات المفاوضات من خلال تمويل الأنشطة البرنامجية في جميع المناطق الجغرافية .

جيم - التعاون الانساني مع حركات التحرير

١٣٨ - حافظت المفاوضات ، أثناء فترة الابلاغ على تعاونها التقليدي الوثيق مع حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وذلك من خلال برامج المساعدة الانسانية لصالح اللاجئين التي يتم تنفيذها برعاية المنظمتين . وفي أنغولا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة استمر العمل في تنفيذ عدد من المشاريع التي تمويلها المفاوضات لصالح لاجئي جنوب افريقيا وناميبيا وذلك بواسطة حركات تحريرهما : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في أنغولا وزامبيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في أنغولا وزامبيا وتنزانيا ، ومؤتمر

الوحدويين الافريقيين لازانيا في جمهورية تنزانيا المتحدة . وعقدت المفوضية حلقة للتدريب على ادارة البرامج حضرها مسؤولون من حركات التحرير ممن يعملون في تخطيط وتنفيذ مشاريع اللاجئين . وكما حدث في سنوات سابقة . فقد شاركت حركات التحرير الثلاثة هذه بصفة مراقبين في الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنفيذية .

دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

١٣٩ - اثناء الفترة قيد الاستعراض حاولت المفوضية تدعيم علاقات عملها مع المنظمات غير الحكومية المهمة بقضايا اللاجئين . وقد حدث ذلك بصفة خاصة مع الوكالات المهمة بعمليات حالات الطوارئ مثلا في تاغافاشال (الصومال) وشالي أوغندا . وقد عقدت في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر عام ١٩٨٦ اجتماعات للتنسيق مع المنظمات الحكومية المشتركة في هاتين العمليتين في مقر المفوضية . وقد حددت في هذه الاجتماعات نمط التعاون في المجالات التي تعقد فيها اجتماعات متابعة التنسيق بصفة منتظمة .

١٤٠ - واجتمعت الفرقة الاستشارية المعنية بحماية اللاجئين وعملياتهم (أفرقة المساعدة سابقا) مرة أخرى اثناء فترة الابلاغ . وقد ساعدت هذه الاجتماعات على تعزيز العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وموظفي شعبة قانون وفقه اللاجئين من خلال دراسة الاولويات الاساسية لقضايا الحماية . وكرس الفريق الاستشاري المعني بعمليات اللاجئين دورة عمل طويلة لبحث المواضيع المتعلقة بالمساعدة ، مثل المساعدة في حالات الطوارئ ، وإعادة التأهيل ، ودور المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد ، فضلا عن بحث المشاكل العملية مثل تحسين المبادئ التوجيهية الحالية للمفوضية فيما يتعلق بالتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية في تخطيط وتنفيذ المشاريع الممولة من المفوضية واجراءات المحاسبة والابلاغ . وفي هذا السياق اجتمعت المنظمات غير الحكومية مع أعضاء فريق المفوضية المعني بتنفيذ الصكوك وذلك في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

١٤١ - وقد حضرت وحدة الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية بانتظام الاجتماعات الشهرية التي تعقدها رابطات جمعية الصليب الاحمر والهلال الاحمر وذلك لتزويد المشتركين بأخر المعلومات المتاحة عن قضايا اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك حضرت الوحدة المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الاحمر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦) كما حضرت الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للمجلس الدولي للوكالات الطوعية (١٢ آذار/مارس ١٩٨٧) . كما قامت الوحدة أيضا بزيارة سبع منظمات غير حكومية كبرى في

جمهورية المانيا الاتحادية ، حيث تمت مناقشة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك منها .

١٤٢ - وشتت المنظمات غير الحكومية التابعة لخمسة بلدان من بلدان الشمال ، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بحملة اعلامية لجمع التبرعات تحت اسم "لاجئوا الشمال ٨٦" وكانت الحملة ناجحة جدا ، من حيث جمع الاموال وزيادة الوعي الجماهيري .

هاء - جائزة وسام نانسن

١٤٣ - منح وسام نانسن لعام ١٩٨٦ الى شعب كندا ، اعترافا بخدماته البارزة التي قدمها الى اللاجئين . وكان جهد الامة ككل في هذا الصدد هو السبب في اتخاذ هذا القرار غير العادي بمنح الوسام الى شعب البلد كله . وقد تلقى الحاكم العام لكندا جان سواف الوسام في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وأعلن الحاكم أن مبلغ ال ٥٠ ٠٠٠ دولار المصاحب للوسام سيستخدم في تدريب اللاجئين في افريقيا .

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٤٤ - بلغت النفقات من أموال التبرعات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كما هو مبين تفصيلا في الفقرة ٥١ ، ٤٤١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل ٤٥٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥ .

١٤٥ - وكان الدعم المالي أمرا حاسما بالنسبة لقدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة عملياتها . وقد أدت التبرعات التي قدمتها من حيث المجموع ٨١ حكومة و ٥٥ منظمة غير حكومية و ٩ منظمات حكومية دولية ، والأموال والمنح الواردة من مصادر خاصة ، الى توفير دخل أولي بلغ ٤١٧ مليون دولار أي حوالي ٢٤ مليون دولار أو بزيادة ٦ في المائة عن عام ١٩٨٥ ، (و ٩٣ مليون دولار أو بزيادة ٣٩ في المائة عن عام ١٩٨٤) - والمفوضية تشعر بالامتنان البالغ لاستمرار الدعم المالي الاستثنائي الذي قدم الى برامجها في عام ١٩٨٦ من المجتمع الدولي . وبلغت التبرعات المقدمة الى البرامج العامة (البرنامج السنوي وصندوق الطوارئ) ٢٥٥ مليون دولار ، بينما بلغت التبرعات التي قُدمت الى البرامج الخاصة وغيرها من الصناديق الاستثمارية ١٦٣ مليون دولار .

١٤٦ - وبالإضافة الى النداءات التي توجهها المفوضية بانتظام لتزويدها بالأموال لتغطية نفقات البرامج العامة ، فقد وجهت خلال السنة عدة نداءات خاصة متصلة بحالة الطوارئ في افريقيا ، وذلك كاستمرار لمساعدات الاغاثة التي تقدم الى اللاجئين والعائدين الى اثيوبيا والصومال والسودان . ووجهت نداءات أخرى لتنفيذ برنامج يهدف الى تقديم مساعدات محدودة الى العائدين الى أوغندا وتنفيذ مرحلة الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ من برنامج مكافحة القرصنة . واستمر خلال عام ١٩٨٦ اطلاق أعضاء اللجنة التنفيذية والمانحين المهتمين على احتياجات التمويل والحالة المالية للمفوضية عن طريق تزويدهم برسائل اعلامية دورية صادرة عن رؤساء دوائر جمع التبرعات . كما صدرت تقارير عن البرامج الرئيسية التي تنفذها المفوضية وقدمت معلومات عن سير أنشطة المساعدات والنفقات ذات الصلة .

١٤٧ - ووافقت اللجنة التنفيذية ، في دورتها السابعة والثلاثين على تخصيص مبلغ ٣٦٠,٤ مليون دولار للبرامج العامة في عام ١٩٨٧ . وفي آذار/مارس ١٩٨٧ قدر مجموع احتياجات البرامج العامة والبرامج الخاصة الجارية من أموال التبرعات لعام ١٩٨٧

بما في ذلك حساب تعليم اللاجئين ، بحوالي ٤١٩,٦ مليون دولار لتغطية كل مساعدات اللاجئين والعائدين وغيرهم من الاشخاص الذين يهتم المفوض السامي بأمرهم .

١٤٨ - وفي ٣١ آذار/مارس بلغ مجموع التبرعات في عام ١٩٨٧ من أجل البرامج العامة والخاصة على حد سواء ٩٢٧ ٧٠٧ ٢٠٠ دولارا . ويبين الجدول ٣ الوارد في المرفق تفاصيل تبرعات عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، التي سددت أو عُقدت حتى ذلك الوقت . وفي متابعة جهودها لتوسيع قاعدة مانحيها ، تواصل المفوضية بذل الجهود لاكتشاف مصادر جديدة للتبرعات ، حكومية وغير حكومية وخاصة ، بينما تقوم في الوقت ذاته بتحسين سجل ابلاغ مانحيها من خلال استخدام معايير أكثر رشادا .

١٤٩ - ويعرب المفوض السامي عن تقديره البالغ للدعم المالي الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي . غير أن المفوضية لن تتمكن من الوفاء بولايتها إلا إذا توفرت لها الموارد الكافية عن طريق التبرعات . لذلك يعول المفوض السامي على قيام المجتمع الدولي بمواصلة دعمه وسخائه حتى يتسنى تقديم معونة فعالة الى اللاجئين ، عن طريق التمويل والتنفيذ الكاملين للبرامج التي توافق عليها اللجنة التنفيذية .

الفصل الخامس

الاعلام

١٥٠ - واصلت المفاوضات بذل جهودها الرامية الى زيادة الوعي الجماهيري بالمشكلة العالمية للاجئين وزيادة تفهمها وذلك عن طريق انتاج وتوزيع مختلف المواد الاعلامية ، والاشترك في انتاج هذه المواد مع وسائل الاعلام والعديد من المنظمات غير الحكومية ، وتزويد ممثلي وسائل الاعلام (الصحفيون والاذاعة وقنوات التلفزيون) ، يوميا بالمعلومات الشفوية والخطية ، وعن طريق تنظيم مناسبات خاصة مثل عقد حلقة دراسية جواله لوسائل الاعلام في امريكا الوسطى ، وعقد اجتماع مائدة مستديرة حول موضوع "مساعدة اللاجئين - الاسهام في السلم" بمناسبة السنة الدولية للسلم . واصل ممثلو المفاوضات وموظفو ادارة شؤون الاعلام في الميدان تزويد الصحافة في البلدان التي يوجدون بها بأحدث المعلومات كما استمرت الزيادة في طلبات الصحفيين والعاملين في حقل التلفزيون للحصول على مساعدة المفاوضات في تزويدهم بالاطخبار عن حالات اللاجئين في جميع أنحاء العالم .

١٥١ - وظلت مجلة "اللاجئون" تقدم آخر المعلومات عن مشاكل اللاجئين في جميع أنحاء العالم . وتصدر هذه المجلة شهريا باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية كما تصدر منها طبعات خاصة باللغات الالمانية والايطالية واليابانية . ومن المنشورات الاخرى كتيب اعد لاطفال المدارس ، وتقرير عن محاضر المائدة المستديرة بعنوان "مساعدة اللاجئين - اسهام في السلم" ، ومنشور عن مفاوضات الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومجموعة ملصقات من ١٠ صفحات للمعارض ، وملصقات فوتوغرافية واخرى خاصة بمواضيع معينة ، وخريطة عالمية للاجئين وتقويم مصور مكون من ١٢ صفحة . وقدمت سلسلة مكونة من ١٠ من "صحائف الوقائع القطرية" معلومات تفصيلية ومستكملة بصفة منتظمة عن برامج المساعدة التي تنفذها المفاوضات في امريكا الوسطى والمكسيك وجنوب شرقي آسيا وباكستان واثيوبيا والصومال والسودان وامريكا الجنوبية وزائير والجنوب الافريقي وغرب افريقيا . وصدرت هذه المواد بلغات اخرى حسب مقتضيات الظروف .

١٥٢ - وعلى مدار العام ، وزعت مكتبة الصور الفوتوغرافية على وسائل الاعلام والمدارس والمنظمات غير الحكومية نحو ٣٩ ٠٠٠ صورة فوتوغرافية (أبيض وأسود وشرائح ملونة) . وبالإضافة الى تلبية الطلبات الخارجية ، واصلت مكتبة الصور توفير الدعم لجميع المنشورات الاعلامية التي تصدرها المفاوضات كما واصلت تنظيم المعارض .

١٥٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، واصلت المفاوضات وكشفت سياستها المتعلقة بالاشتراك في انتاج الافلام مع شبكات التلفزيون الرئيسية عن حالات اللاجئيين في العالم . ومازالت تتحقق فائدة كبرى من اتفاقات الانتاج المشترك هذه التي تتضمن احكاما تقضي بوجوب عرض الافلام الناتجة عن ذلك في "فترات الاقبال الشديد على المشاهدة" واعطاء ما يستغنى عنه من اشربة الافلام للمفوضية لاستخدامها لاغراض غير تجارية .

١٥٤ - وقدمت أيضا الى المنظمات غير الحكومية المواد الاعلامية الوارد وصفها أعلاه ، وذلك الى جانب تقديم تقاويم ومجموعات مواد تعليمية بلغات مختلفة الى شتى المنظمات غير الحكومية لدعم مشاريعها الرامية لجمع الأموال ودعم حملاتها الاعلامية .

الحواشي

- (١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ ، الصفحة ١٣٧ .
- (٢) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، العدد ٨٧٩١ ، الصفحة ٣٦٧ .
- (٣) المادة ١٤ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمده الجمعية العامة وأعلنته في قرارها ٢١٧ ألف (د - ٣) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ .
- (٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/41/12/Add.1) ، الفقرة ١٢٨ .
- (٥) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٩ .
- (٦) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ .
- (٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/32/12/Add.1) ، الفقرة ٥٣ (٦) .

- (٨) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف
(A/37/12/Add.1) ، الفقرة ٧٠ (٤) .
- (٩) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف
(A/38/12/Add.1) ، الفقرة ٩٧ (٣) .
- (١٠) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف
(A/41/12/Add.1) ، الفقرة ١٣٧ .
- (١١) الأمم المتحدة ، مجموعة معاهدات ، المجلد ١٠٠١ ، العدد ١٤٦٩١ ،
الصفحة ٤٥ .
- (١٢) قرار الجمعية العامة ٤١/٣٥ بـ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٠ بشأن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

مرفق

البيانات المالية

الجدول ١

مجموع اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأموال
في عام ١٩٨٦ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الأموال
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة (ب)	المجموع
أولا - افريقيا				
اشيوبيا	١٣٤,٠	١٠ ٠٨٨,٦	١٢ ٦٤٦,٨	٢٣ ٨٥٩,٤
أنغولا	٢٧١,٧	٢ ٦٠٦,٧	٤٤٧,٢	٣ ٣٢٥,٧
أوغندا	١٠٦,٧	١ ٧٣٩,١	٩ ١٨١,١	١١ ٠٢٦,٩
بوتسوانا	٨٧,٠	١ ٠٦٣,٧	٤٤,٥	١ ١٩٤,٢
بوروندي	١٤٧,١	٧٤٩,٢	١٧٤,١	١ ٠٧٠,٤
جمهورية افريقيا الوسطى	-	٢ ٢٨٥,٨	٦٧٧,٢	٤ ٠٦٣,٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩٨,٧	٥ ٢٧٣,٥	١٨٩,٠	٥ ٥٦٠,٢
جيبوتي	١٧٦,٧	٢ ٧٨٢,٢	١٥٦,٢	٣ ١١٥,٢
رواندا	١٤٠,٩	٧٥٦,٤	٥١٦,٢	١ ٤١٣,٦
زائير	٤٣٤,٧	٦ ١٩٥,٠	١ ٦٧١,٢	٨ ٢٩١,٠
زامبيا	١٣٣,٥	٢ ٩٧٥,١	١٧٩,٦	٣ ٢٨٧,٢
زمبابوي	٦٧,٩	٨٤٥,٠	٢٥,٢	٩٢٨,٢
سوازيلند	١٣,٢	١ ٠٣٩,١	٦٥,٤	١ ١١٦,٧
السودان	٢٣١,٦	١٩ ٧٤٦,٨	٢٩ ٩١٣,٩	٥٩ ٨٨١,٢
الصومال	١٠٥,١	١٧ ٦٦٢,١	٢٥ ٦٣١,٢	٥٣ ٣٩٨,٥
الكاميرون	١١٣,٧	٢ ١١٩,٤	٥٤٣,٤	٢ ٧٧٥,٥

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	البرامج الخاصة (ب)	البرامج العامة (أ)	الميزانية العادية	المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة
أولا - افريقيا (تابع)				
٢ ٧٣٩,٧	٤٠٠,٠	٢ ٢٠٠,٢	١٢٩,٤	كينيا
٦٠٦,٢	١٣٤,٥	٤٦٦,٨	٤,٩	ليسوتو
٧٦١,٧	٩٨,٢	٤٨٤,٢	١٧٩,٢	نيجيريا
٢ ٩٢٧,٢	٩٧٧,٧	٢ ٨١٢,٨	١٢٥,٧	افريقيا الغربية
٢ ٠٢٢,٢	٢٨٨,١	١ ٦٣٧,١	٩٨,١	بلدان أخرى
٤٨,٠	-	٤٨,٠	-	تدريب الموظفين المحليين
				المخصصات العالمية لمتابعة
				توصيات المؤتمر الافريقي
١٢٨,٤	-	١٢٨,٤	-	المعني باللاجئين
المجموع الفرعي (١)				
١٩٢ ٥٥١,٦	١٠٢ ٩٥٩,٤	٨٦ ٨١٤,٤	٢ ٧٧٧,٨	
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة				
البحر الكاريبي				
١ ٨٢١,٢	٤٢,٢	١ ٥٢٨,٨	٢٤٠,١	الأرجنتين
٨ ١٢٤,٥	٦٢٢,٤	٧ ٣٣٣,٩	١٧٨,٢	كوستاريكا
٩ ٢٨١,٥	٤٥٢,٧	٨ ٩١٣,٥	١٥,٢	المكسيك
١ ٠٠٢,٠	٢٥٨,٥	٥٧٠,٩	٧٣,٦	نيكاراغوا
١٤ ٢٥٧,٤	٦٣٠,٢	١٣ ٥١٠,٦	١١٦,٦	هندوراس
				بلدان أخرى في أمريكا
				الوسط ومنطقة البحر
١ ٩٣١,٧	١٢٨,٨	١ ٧٨٢,٩	-	الكاريبي
				بلدان أخرى في الشمال
				الغربي من أمريكا
٧٨٨,٧	١٣٢,٢	٥٠١,٦	١٥٤,٨	الجنوبية

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	البرامج الخاصة (ب)	البرامج العامة (أ)	الميزانية العادية	المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة
<u>شانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)</u>				
١ ٠٦٦,٨	٧٦,٨	٩٥٦,١	٣٣,٩	بلدان أخرى في جنوب أمريكا اللاتينية
٣٣,٩	-	٣٣,٩	-	تدريب الموظفين المحليين
٣٨ ٣٩٧,٧	٣ ٤٥٤,٠	٣٥ ١٣١,٢	٨١٣,٥	المجموع الفرعي (٣)
<u>شالسا - أوروبا وأمريكا الشمالية</u>				
٦١٧,٦	١٣,٨	٤٥١,٨	١٥٣,٠	اسبانيا
١ ٣٧٣,٣	١٧٠,٨	٨٦٤,٠	٣٣٨,٥	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٣ ١٧٨,٢	٢٨٦,٩	٣ ٤٨٩,٥	٤٠١,٨	ايطاليا
٥٣٤,٠	٤٣,٣	٤١٤,٨	٧٦,٩	البرتغال
٨٧٦,٥	٧٣,٤	٥١٤,٦	٢٨٩,٥	بلجيكا
٧٩٣,٦	٢١,١	٦٨٣,٠	٨٩,٥	تركيا
١ ٤٠١,٢	١٠٠,٩	٩٨٠,٨	٣١٩,٥	فرنسا
<u>المملكة المتحدة</u>				
٦١٧,٧	٥٠,٩	٣٨١,٨	١٨٥,٠	لبريطانيا العظمى
٥٩٨,٤	-	٣٨٣,٩	٢١٥,٥	وايرلندا الشمالية
٢ ٦٣٨,٤	٠,٧	٣ ٦٠٣,٧	٢٤,٠	النمسا
١ ٣٨٣,٤	-	١ ٣٦٥,٤	١١٧,٠	يوغوسلافيا
				اليونان

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	البرامج الخاصة (ب)	البرامج العامة (أ)	الميزانية العادية	المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة
				<u>شالسا - أوروبا وأمريكا الشمالية</u>
				(تابع)
١ ٠١٤,٧	١٢,٩	٦٨٧,٩	٣١٣,٩	بلدان أخرى
١ ٨٥٩,٨	-	١ ١١٨,٣	٧٤١,٥	أمريكا الشمالية
١٤,٣	-	١٤,٣	-	تدريب الموظفين المحليين
١٦ ٨٨٩,١	٧٧٢,٧	١٢ ٨٥١,٨	٣ ٣٦٤,٦	المجموع الفرعي (٣)
				<u>رابعا - آسيا وأوقيانوسيا</u>
٣ ٤٧٢,١	٢٤,٧	٣ ٤٣٣,٧	١٣,٧	اندونيسيا
٢٧ ٤٥٣,٩	٤ ١٨١,٣	٢٣ ٠٦٣,٦	٢١٠,١	تايلند
٩٣٩,٨	٨٦٨,٣	٠,٦	٧٠,٩	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤ ٩٥٩,٣	-	٤ ٨٣٩,٠	١٣٠,٣	الصين
٧ ٩٥٠,٩	٦٣٩,٨	٧ ٣١١,٤	٩,٧	الفلبيين
٣ ٢٨٤,١	١ ٧٠٩,٩	١ ٥٠٤,٩	٦٩,٣	فيت نام
٦ ٠٠٩,٨	١٩٣,٤	٥ ٧٣٠,٩	٨٦,٥	ماليزيا
٤ ٨٧٨,٩	٤٨,٠	٤ ٨١٣,٣	١٨,٧	هونغ كونغ
١٤ ١٠٧,٠	٣ ٣٠٩,٨	١١ ٦٣٧,٤	١٥٩,٨	بلدان أخرى
٢٨١,٨	-	٢٧٠,٨	١١,٠	استراليا ونيوزيلندا
١٥,٨	-	١٥,٨	-	تدريب الموظفين المحليين
٧٣ ٢٥٣,٤	٩ ٩٦٤,١	٦٣ ٦٠٩,٣	٧٨٠,٠	المجموع الفرعي (٤)

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة (ب)	المجموع
<u>خامسا - جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الاوسط</u>				
إيران (جمهورية - الاسلامية)	-	٥ ٦٣١,٣	٢ ٩٢٩,٥	٨ ٥٥٠,٨
باكستان	٤٧,٣	٤٨ ٢٩٦,٧	٣٠ ٤٩١,٣	٧٨ ٨٢٥,٣
الجزائر	-	٤ ٠٦٥,٥	٤٣,٢	٤ ١٠٧,٧
قبرص	-	١٠,٣	٢ ٢٢٥,٤	٢ ٢٤٥,٧
لبنان	١٥٧,٦	٢٤٠,٦	١٣,٣	٤١٠,٥
مصر	١١١,١	٩٦٦,٨	٥٠٨,٧	١ ٥٨٦,٦
شمال افريقيا	١٩,٨	١٦٠,٩	٦١,١	٢٤١,٨
بلدان أخرى في غربي آسيا	٦,٠	٢٩٦,٥	١٧٨,٩	٤٨١,٤
تدريب الموظفين المحليين	-	٣٦,٨	-	٣٦,٨
المجموع الفرعي (٥)	٣٤١,٨	٥٩ ٦٨٥,٤	٣٧ ٤٥٩,٤	٩٧ ٤٨٦,٦
<u>سادسا - إجمالي المخصصات المشاريع العالمية والاقليمية</u>				
	٧ ٩٩٧,٦	٢٣ ٩٨٦,٧	٥ ٠٣٦,٦	٣٧ ٠٢٠,٩
المجموع (١ - ٦)	١٥ ٩٧٤,٣	٢٨١ ٠٧٨,٨	١٥٩ ٦٤٦,٣	٤٥٦ ٦٩٩,٣ (ج)

(أ) بما في ذلك انفاق مبلغ ٢ ٢١٢ ٨٥٨ دولار من صندوق الطوارئ في
اثيوبيا وزامبيا وملاي وهندوراس .

(ب) بما في ذلك التحويلات البسيطة .

(ج) لا يدخل في ذلك مبلغ ٧٦٩ ١٣١ من دولارات الولايات المتحدة في إطار
الصندوق الدائر لإسكان الموظفين .

الجدول ٢

انفاق مفاوضات الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٦ ،
حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة والانواع الرئيسية
لأنشطة المساعدة (أ)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	المساعدة الفوقية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	العودة الاختيارية (ج) الوطن	اعادة التوطين	الاستيطان المحلي (ب)	نوع المساعدة	
					المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	
					أولا - افريقيا	
٢١ ٧٨٤,٤	٢ ٢٦٩,١	١٠ ٠٢٦,٩	١٦٨,٤	٨ ٢٢٠,٠	اشيوبيا	
٢ ٦٥٩,٢	١٦,٢	١٥,٠	-	٢ ٦٢٧,٩	أنغولا	
١٠ ٥١٣,٩	٧٥,٠	٩ ١٠٢,٧	٤,٠	١ ٢٣٢,٢	أوغندا	
١ ٠١٠,٦	٤١,٤	٩,٠	٨,٢	٩٥١,٩	بوتسوانا	
٧٨٧,٤	٥٠,٢	٥٧,٦	١,٦	٦٧٨,٠	بوروندي	
٣ ٧٣٥,١	٢١٧,٧	١ ٠٢١,٠	-	٢ ٤٩٦,٤	جمهورية افريقيا الوسطى	
٥ ٠٧٧,٢	٧٨٢,٤	٤,٥	١٦,٤	٤ ٢٧٣,٩	جمهورية تنزانيا المتحدة	
٢ ٢٤٩,٦	١٢٤,٨	١٣٩,٨	٩,٢	٢ ٠٦٥,٧	جيبوتي	
١ ١١٢,٨	٢٨,٧	٢,٠	٠,٢	١ ٠٨١,٩	رواندا	
٧ ٢٨٢,٤	١ ٥٣٤,٤	٤٦٩,٢	٢٢,٤	٥ ٢٥٦,٤	زاشير	
٢ ٨٦٩,٢	١ ٥٨٧,١	١٠٠,٠	٨,١	١ ١٧٤,٠	زامبيا	
٧٦٧,٢	٢٥,٢	-	١,٩	٧٣٠,١	زمبابوي	
٨٨٢,٢	٤٨,٦	٤,٩	١٠,٥	٨١٨,٢	سوازيلند	
٥٧ ٩٠٠,٢	٢٥ ٠٤٢,٠	٣١٠,٢	٤٨,٦	٢٢ ٤٩٩,٤	السودان	
٥١ ٩٥٧,٧	٢٣ ٤٦٦,٧	١٨٧,٨	٢,٢	١٨ ٣٠١,٠	الصومال	
٢ ٢٧٣,٢	٢٧,١	٢,٢	٣,١	٢ ٢٣٠,٨	الكامبيرون	
٢ ٢٥٢,٢	٦٨١,٤	٤٩,٦	٢٦,٠	١ ٤٩٦,٢	كينيا	
٤٠١,٥	٢٥,٦	-	١٢٣,٢	٢٥٢,٧	ليسوتو	
٥٧٢,١	٦٧,٥	-	-	٥٠٤,٦	نيجيريا	

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

المساعدة الغوثية (د) وغيرها من أنواع المساعدة المجموع		العودة الاختيارية الوطن (ج)	اعادة الشوطين	الامتيطان المحلي (ب)	نوع المساعدة	المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة
٣ ٢٩٦,١	٨٧٣,٨	٢٥,٠	١٨٨,٧	٣ ٢٠٨,٦	أولا - افريقيا (تابع)	افريقيا الغربية
١ ٦١٨,٣	١ ٠٦٠,٣	٢,٢	١٠٤,٥	٤٥١,٣	بلدان أخرى	المخصصات العالمية لمتابعة توصيات مؤتمر البلدان الافريقية المعني باللاجئين
١٣٨,٤	١٣٨,٤	-	-	-		
١٨١ ٢٤٢,١	٧٩ ٢١٣,٧	٢١ ٥٢٩,٦	٧٤٧,٤	٧٩ ٧٥١,٤		المجموع الفرعي (١)
<u>شانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي</u>						
١ ٤٣٤,٦	٣٩٠,٩	١٣,٢	٤٥,٥	٩٧٤,٩		الارجنتين
٧ ٣٠٨,٤	٣ ٩٠١,٨	٨٥,٥	-	٣ ٣٣١,١		كوستاريكا
٨ ٨٠٥,٥	٢ ٧٣١,٣	٢٤٤,٠	١٤,٥	٥ ٨١٥,٧		المكسيك
٨٧٦,٩	٩٥,٦	٣٦٦,٥	٥,٣	٤٠٩,٥		نيكاراغوا
١٣ ٨٠٩,٨	٨ ٥٥٧,٣	٣٧١,٢	١٣,٩	٤ ٨٦٧,٤		هندوراس
١ ٨٨٧,٥	٣١٠,٩	٤٠٨,٤	١٣,٠	١ ١٥٦,٢		بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي
٥٢٤,٤	٩٥,٨	١٣٠,٠	٩,٠	٢٨٩,٦		بلدان أخرى في الشمال الغربي من أمريكا الجنوبية
٧٠١,٨	٩٩,٧	٦٤,٩	١٣٣,٩	٤١٤,٣		بلدان أخرى في جنوب أمريكا اللاتينية
٢٥ ٢٣٨,٩	١٦ ١٨٢,٣	١ ٦٨٣,٨	٢٣٣,١	١٧ ٢٤٨,٧		المجموع الفرعي (٢)

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

نوع المساعدة					المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة
المساعدة الغوشية (د) وغيرها من أنواع المساعدة المجموع	العودة الاختيارية الوطن (ج)	اعادة التوطين	الاستيطان المحلي (ب)	المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	
<u>ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية</u>					
٢٨٨,٦	٦٥,٤	١١٠,١	٢٣,٥	١٨٠,٦	اسبانيا
٥٥٢,٢	٢١٢,٥	١,٨	٠,٩	٢٢٧,٠	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
٢ ٢٧٢,٧	٨٨٢,٠	٢٠,٥	٨٥٩,٩	٦١٠,٣	ايطاليا
٤٢٥,٩	٨٨,٢	٥,٥	-	٢٣٢,٢	البرتغال
٢١٩,٨	١٨٤,٢	٥٨,٢	-	٧٧,٣	بلجيكا
٥٩٣,٠	١٥,٢	-	٥٢٧,٧	٥٠,١	تركيا
٥٨١,١	٤٩,١	٢٧٩,٩	٠,٤	٢٥١,٧	فرنسا
<u>المملكة المتحدة لبريطانيا</u>					
٢٦٧,٤	٢٠٣,٢	٤٩,١	٣,٨	١١,٢	العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٨٢,٩	٦١,٨	٢٥,٨	٨٩,٧	٢٠٥,٦	النمسا
٢ ٤٥٤,١	٢ ١٥١,١	١٦,٠	٢٨٦,٣	٠,٧	يوغوسلافيا
١ ١٦٣,٠	٨٠٠,٥	-	٢٠٤,٠	١٥٨,٥	اليونان
٥٣٨,٤	٢٠١,٩	٧٧,٨	٦,٠	١٥٢,٧	بلدان أخرى
٢٧٩,٦	١٤٩,٩	٤٤,٧	٨٥,٠	-	أمريكا الشمالية
<u>المجموع الفرعي (٣)</u>					
١٠ ٣١٩,٧	٥ ٢٦٦,٢	٦٨٩,٤	٢ ٠٩٦,٢	٢,٢٦٧,٩	
<u>رابعا - آسيا وأوقيانوسيا</u>					
٣ ١٦٣,٢	١ ٧٨١,٤	-	١ ٢٨٠,٨	-	اندونيسيا
٢٦ ٤٣٣,٩	٢٤ ٢٩٥,٩	١٥٥,٥	١ ٦٨٧,٥	٢٩٥,٠	تايلند
٧٦٦,٢	-	٧٦٥,٦	٠,٦	-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤ ٨٢٩,٠	٢١٣,٣	٥,٥	٦٠,٢	٤ ٥٥٠,٠	الصين
٧ ٦٣٧,٤	١ ٤١٠,٠	-	٦ ٢٠٨,٢	٩,٢	الغلبين
٢ ٦٦٩,٣	-	-	١ ٦٣٠,١	١ ٠٢٩,٢	فييت نام

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المجموعة	المساعدة الغوثية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	العودة الاختيارية السلي الوطن (ج)	اعادة التوطين	الاستيطان المحلي (ب)	نوع المساعدة	
					المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	
					رابعا - آسيا وأوقيانوسيا (تابع)	
٥ ٣١٧,٥	٣ ٣٣٤,٧	-	٩٠٣,٧	١ ٠٩٠,١	ماليزيا	
٤ ٦٣٣,٥	٣ ٨٥٨,٦	-	٧٥٨,٩	١٥,٠	هونغ كونغ	
١٢ ٤٠٧,٤	١٠ ٤١٥,٨	٧٥٥,٩	٨٣٩,٦	٤٠٦,١	بلدان أخرى	
٠,٠						
٧,٥	١,٣	٥,٨	٠,٤	-	استراليا ونيوزيلندا	
٦٧ ٨٥٢,٩	٤٥ ٣٠١,٠	١ ٦٨٨,٣	١٣ ٤٥٩,٠	٧ ٤٠٤,٦	المجموع الفرعي (٤)	
					خامسا - جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الاوسط	
٨ ٢٠٨,٧	٢ ٧١٠,٦	-	٤٠,٧	٥ ٤٥٧,٤	ايران (جمهورية - الاسلامية)	
٧٧ ٣٣٠,٧	٣١ ٤٣٣,٥	-	١١٦,٣	٤٥ ٧٨١,٩	باكستان	
٣ ٧٦٤,١	٢١,٩	٠,٤	٢,٦	٣ ٧٣٩,٢	الجزائر	
٢ ٨٦٦,٠	٦٧٨,٣	-	-	٢ ١٨٧,٧	قبرص	
٧٤,٩	٩,٠	-	٢,٨	٦٣,١	لبنان	
١ ٣٣٩,١	٤١,٢	١,٤	١٤٣,٣	١ ١٤٣,٢	مصر	
١٣٥,٩	٣٢,٤	٣,٤	١,٣	٩٨,٨	شمال افريقيا	
٤٦٣,٧	١٦٦,١	-	١١,٩	٢٨٥,٧	بلدان أخرى في غربي آسيا	
٩٤ ١٥٣,١	٣٥ ٠٧٢,٠	٥,٢	٣١٨,٩	٥٨ ٧٥٧,٠	المجموع الفرعي (٥)	
					سادسا - إجمالي المخصصات المشاريع العالمية والإقليمية	
٣ ٣٩٦,٧	١ ١٥٥,٠	٧٢,٢	٤٩٣,٢	١ ٦٧٦,٣		
٣٩٢ ٣٠٣,٤	١٨٢ ١٩١,٢	٢٥ ٦٦٨,٥	١٧ ٣٣٧,٨	١٦٧ ١٠٥,٩	المجموع (١ - ٦)	

حواشي الجدول ٢

- (أ) ولذلك لا يدخل في هذه النفقات دعم البرامج وإدارتها .
- (ب) بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل .
- (ج) بما في ذلك تقديم المساعدة إلى العائدين .
- (د) بما في ذلك الهبات العينية ، مثل الاغذية ، وما إلى ذلك .

الجدول ٣

حالة التبرعات لبرامج المساعدة التابعة

لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

الحالة في ٣١ اذار/مارس ١٩٨٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٦		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
						الف - الحكومات
			الارجنتين	٤٩ ٩٧٩		٤٩ ٩٧٩
			اسبانيا	٥٥٧ ٤٣٠	٢٨٦ ١٤٢	٢٧١ ٢٨٨
٣٧٥ ٩٤٠	٣٧٥ ٩٤٠		استراليا	٦ ٧١٢ ٦٢٣	١ ٩٦٩ ٩٦٨	٤ ٧٤٢ ٦٥٥
٣ ١٢٥ ٦٥٥	٤٧٢ ٦٤٨	٣ ٦٥٢ ٠٠٧	اسرائيل	٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠
			ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣٨ ٧٦١ ٨٩٧	٣٦ ٥٩٩ ٧٧٧	١٢ ١٦٢ ١٣٠
١٢ ٩٣١ ٥٥٣	٣ ٩٥٩ ٣٩٩	٩ ٩٦٢ ١٥٤	اندونيسيا	٣٦ ٥٠٠		٣٦ ٥٠٠
٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠		أوروغواي	٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
			ايران (جمهورية - الاسلامية)	٤٤ ٠٠٠		٤٤ ٠٠٠
			ايرلندا	٦١٥ ١٤٢	٢٣١ ٧٣٠	٢٨٢ ٤١٣
٣١ ٥٠٠	٣١ ٥٠٠		ايسلندا	٣١ ٥٠٠		٣١ ٥٠٠
٣ ٥٩٧ ١٢٢	٣ ٥٩٧ ١٢٢		ايطاليا	٣٢ ٥١٥ ٦٧٢	١٩ ٤٦٨ ٤٩٨	٣ ٠٤٧ ١٧٤
			بابوا غينيا الجديدة	٥ ٥٨٥		٥ ٥٨٥
٣ ٤٩٧	٣ ٤٩٧		باكستان	٣ ٥٩٣		٣ ٥٩٣
			البحرين	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	
١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		البرتغال	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
			بيروني دار السلام	٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠
١ ٠٢٩ ١٧٧	١٠٥ ٢٥٣	٩٢٣ ٩٢٤	بلجيكا	٦٨٨ ٥٣٦	١٦٢ ٤٩٤	٥٣٦ ٠٣٢

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧		الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٦	
البرامج الخاصة	المجموع		البرامج الخاصة	المجموع
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	بنغلاديش		
		بوتسوانا	٥ ٤٩٥	٥ ٤٩٥
		بوروندى	٨٠٦	٨٠٦
١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	تايلند	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	تركيا	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
		ترينيداد وتوباغو	٢ ٠٧٢	٢ ٠٧٢
٤ ٧٧٦	٤ ٧٧٦	تونس	١٨ ٦٢٤	١٨ ٦٢٤
		الجزائر	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
٣ ٥٠٠	٣ ٥٠٠	جزر البهاما	٤ ٥٠٠	٤ ٥٠٠
٤ ٤٩٨	٤ ٤٩٨	جمهورية افريقيا الوسطى		
		جمهورية تنزانيا المتحدة	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
		الجمهورية الدومينيكية	٥٤١	٥٤١
١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا	٩ ٢٢٢	٩ ٢٢٢
		جمهورية لاو الديمقراطية		
٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	الشعبية	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠
		جيبوتي	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
٨ ٣٦١ ١١٣	١٣٠ ٠٠٠	الدانمرك	١٨ ٦٧٥ ٩٣٢	٤ ٦٠٦ ٣٨١
١١ ٥٠٠	١١ ٥٠٠	رواندا	١١ ٦٧٧	١١ ٦٧٧
		زائير	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
		زامبيا	٤١٣	٤١٣
		زمبابوى	١٦ ٣٦٤	١٦ ٣٦٤
		سان مارينو	٤ ٦٢٦	٤ ٦٢٦
		سرى لانكا	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
		السلغادور	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠

الف - الحكومات (تابع)

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٦		
المجموع	البرامج الخاصة	البرامج العامة		المجموع	البرامج الخاصة	البرامج العامة
الف - الحكومات (تابع)						
١٣ ٤٣٩ ٩٩٤	٣ ٤٣٩ ٩٩٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	السويد	١٦ ١٧١ ٣٣٣	٦ ٠٨٢ ٣٦٥	١٠ ٠٨٧ ٩٥٧
٤ ٩٩٠ ٤٠٢	٥٥٧ ٧٣٣	٤ ٤٣٣ ٦٨٠	سويسرا	١٣ ٢٠٥ ٤٣٨	٦ ٢٩٥ ٨٣٥	٦ ٩٠٩ ٥٩٣
			شيلي	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
١ ٦٦٧		١ ٦٦٧	الموالم			
٢٥٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠	الصين	٤٠٦ ٢٥٠		٤٠٦ ٢٥٠
			عمان	٦ ٠٠٠		٦ ٠٠٠
			غواتيمالا	٣٤٥		٣٤٥
٢ ٠٧١ ٥٤٧	٣٣٣ ٧٨٧	١ ٧٣٨ ٧٦٠	فرنسا	٣ ٣٤٤ ٦١٠	١ ٤٣٨ ٣٦٨	١ ٨٠٦ ٣٤٣
			الغلبين	٤٩٠٥١		٩ ٠٥١
			فنزويلا	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
٣ ٣٧١ ٤٤٠		٣ ٣٧١ ٤٤٠	فنلندا	٤ ٦٤١ ٧٨٩	٦٧٠ ٩١٩	٣ ٩٧٠ ٨٧٠
			فييت نام	١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
			قبرص	٦ ٨١٧	٣ ٠٠٠	٤ ٨١٧
			الكاميرون	١٩ ٧٥٧		١٩ ٧٥٧
٣ ٥٠٠		٣ ٥٠٠	الكرسي الرسولي	٣ ٥٠٠		٣ ٥٠٠
٥ ٢٨٠ ٣٠٥	٣٣٨ ٣٤٦	٤ ٩٤١ ٩٥٩	كندا	١٣ ٣٣٥ ٣٩٨	٣ ١٨٤ ٩٧٤	١١ ١٤٠ ٤٣٤
			كوت ديفوار	٥ ٨٥٩		٥ ٨٥٩
١٨ ٠٠٠		١٨ ٠٠٠	كولومبيا	١٨ ٠٠٠		١٨ ٠٠٠
٣١ ٠٧٦	٦ ٥٣٦	٣٤ ٥٤٠	لختنشتاين	٥٦ ٦٨٣	٣٧ ٥٤٣	١٩ ١٣٩
٧ ٥٠٠		٧ ٥٠٠	لكسمبرغ	٣٨٠ ٩٥٣		٣٨٠ ٩٥٣
			مالطة	١ ٠٥٤		١ ٠٥٤

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧		الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٦	
البرامج العامة	البرامج الخاصة المجموع		المجموع	البرامج الخاصة
				الف - الحكومات (تابع)
٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	ماليزيا	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
		مدغشقر	٦٦٣	٦٦٣
٤ ٤٤٤	٤ ٤٤٤	مصر	٤ ٤٤٤	٤ ٤٤٤
		المغرب	١٠ ٦٣٦	١٠ ٦٣٦
٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	المكسيك	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
		ملاوي	٥ ٩٤٧	٥ ٩٤٧
١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
		المملكة المتحدة لبريطانيا		
١٣ ٦١٣ ٧٨٧	٦٦٣ ٥٥٧	العظمى وايرلندا الشمالية	٢٥ ٣٩٠ ٣٨٠	٤ ٥٩٠ ٣٠٣
		موريشيوس	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
٣ ٣٣٦	٣ ٣٣٦	موناكو	١ ٦٥٣	١ ٦٥٣
١٣ ٥٧١ ٧١٦	٢ ٤١٣ ٨٦٩	النرويج	١٦ ٤٣٣ ٩٨٠	٤ ٤٦٣ ٦١٤
١١٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	النمسا	١ ٣٩٧ ٤٨٤	١ ١٥٤ ٥٨٩
		نيبال	١١ ٧٨٤	١١ ٧٨٤
١٤٠ ٦٨٦	١٤٠ ٦٨٦	نيوزيلندا	٣٩٥ ٧١١	٤٤ ٦٥٠
		الهند	١٥ ٣٨٥	١٥ ٣٨٥
٥ ٨٨١ ٨١٨	٥ ٨٨١ ٨١٨	هولندا	١٣ ٥٨٠ ١٦٨	٣ ٤٠٦ ٣٠٤
		الولايات المتحدة		
٦٩ ٨٠٩ ٨٥٤	١ ٠٠٥ ٠٠٠	الامريكية	١٠٥ ٥٣٧ ٤٣١	٣٨ ٠٩١ ٣٠٩
١٤ ٥٥٨ ٩٨٥	٥٠٦ ٦٩٧	اليابان	٥٥ ٩٥١ ٦٤٧	٥٠ ٥١٥ ٥٤٦

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٦		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع		البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع
الف - الحكومات (تابع)						
٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠		يوغوسلافيا	٣٠ ٤٣٨	٣٠ ٤٣٨	
١٣٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠		اليونان	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	
١٧٥ ٨٢١	٨٧٨ ١٢ ٩٣٠ ٨٠٨	١٦٣ ٩١١ ٠٧٠		٣٥٩ ٣٩٥ ٣٦٧	١١٦ ٣٣٤ ٥٦٣	٢٤٢ ٩٧٠ ٨٠٤
باء - المنظمات الحكومية الدولية						
٣١ ٧٣٥	٠٦٣ ١٧ ٧٣٣ ٩٨٨	٤ ٠٠٣ ٠٧٤		٤٩ ٠١٦ ٥٦٥	٤١ ٦٩١ ٧٨٣	٧ ٣٣٤ ٧٨٣
جيم - منظومة الأمم المتحدة						
٣٠ ٩٠٣	١٤ ٩٠٣	١٦ ٠٠٠		٦٤٨ ٠٩٣	٧٤ ٢٤٨	٥٧٣ ٨٤٤
دال - المنظمات غير الحكومية وجهات مانحة أخرى						
٣ ١٣٠ ٠٨٥	٣١٠ ٥٥٧	٣ ٨٠٩ ٥٣٨		٨ ٤١٣ ٨٣٧	٤ ٠١٥ ٦٠٩	٤ ٣٩٨ ٢١٨
٣٠٠ ٧٠٧ ٩٣٧	٣٠ ٩٦٩ ٣٥٥	١٦٩ ٧٣٨ ٦٧٣		٤١٧ ٣٧٣ ٨٥١	١٦٣ ١٠٦ ٣٠٣	٣٥٥ ٣٦٧ ٦٤٩

الجدول ٤

صندوق الطوارئ

اتفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٦
حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة
(بدولارات الولايات المتحدة)

الغرض	النفقات	المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة
		<u>افريقيا</u>
تقديم المساعدة للاجئين السودانيين في منطقة كفا	٥٠٠ ٠٠٠	اشيوبيا
اغاثة العائدين الاثيوبيين وتقديم المساعدة لتأهيلهم	٤١٤ ٥٢٤	
تقديم المساعدة للعائدين من جيبوتي	٤٤٠ ٧٦٢	
تقديم المساعدة للاجئين الموزامبيقيين والانغوليين	٨٧٠ ٠٤٠	زامبيا
تقديم المساعدة للاجئين الموزامبيقيين	٥٠٠ ٠٠٠	ملاوي
	٢ ٧٢٥ ٢٢٦	المجموع الفرعي (١)
		<u>امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي</u>
تقديم المساعدة للاجئين النيكاراغويين الجدد	٤٨٨ ٥٢٢	هندوراس
	٤٨٨ ٥٢٢	المجموع الفرعي (٢)
	٣ ٢١٣ ٨٥٨	المجموع (١ - ٢)

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يُكس الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور البورج و جميع أنحاء العالم اسعلم عنها من المكتبة التي تعامل معها او اكتب الى الأمم المتحدة . قسم البيع و سوروك او و حصف

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world Consult your bookstore or write to United Nations, Sales Section, New York or Geneva

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo Consulte a su librero o diríjase a Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra
